



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
لفرع: علوم اقتصادية
لتخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر التعامل بالعملات المشفرة على أداء السياسة النقدية
(دراسة استشرافية)

المشرف	اعداد الطلبة	
كنيدة زليخة	ميموني عذراء	1
	بوحالة خولة	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت نستغفركونتوب إليك .ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الدكتورة"كنيدة زليخة" لقبولها الإشراف على هذه المذكرة أولاً، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحتها لنا ثانياً ولجميل صبرها وحسن معاملتها معنا ثالثاً، كما أنها لم تبخلنا بوقتها الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاها الله عنا ألف خير .كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل الأساتذة الكلية الذين لم يبخلوا علينا بعلم و معرفة طوال المشوار الدراسي فنسأل الله أن يزيدنا علماً وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفورا

بالتسهيلات لكنني فعلتها.

وفي اللحظة الأكثر فخرا اهدي تخرجي إلى من شرفني أن أحمل اسمه " **أبي الغالي**" طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمرا يا أبي.

إلى من ظلت تنفق عمرها لترسم لنا الطريق مستقيما، حبيبي وجنة قلبي "**أمي الغالية**" دمت لي روحا لا أعيش بها.

إلى أختي وبالأخص أول العنقود أختي حبيبي "**ماجدة**" صاحبة المقام الأقرب إلى قلبي.

إلى رفيق درب والحياة " **أحسن**" أنيس الأيام في حلوها ومرها أدامك الله خير صديق ورفيق.

إلى روح جدي "**دقيش رشيد**" رحمه الله وأسكنه فسيح جناته والذي كان ممن يقدرون قيمة العلم.

إلى أصدقاء المواقف لا السنين كل واحد باسمه خاصة "**هالة**" "**شيماء**" و "**رميسة**" و "**مريم**" و "**سيليا**"

إلى رفيقة المشوار الدراسي والتي شاركتني متاعب الدراسة وسهر الليالي "**خولة**".

لكل من ساندني ودعمني في إنهاء هذه المذكرة، الى كل أساتذة الكلية دفعة 2022/2023 تخصص

"**اقتصاد نقدي وبنكي**" وخاصة المشرفة حبيبة الذوق الرفيع البشوشة "**كنيدة زليخة**".

عذراء

إهداء

إلى من أفضّلها على نفسي، ولمّ لا؛ فلقد ضحّت من أجلي ولم تدّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدوام (أمّي الحبيبة). نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليّ طيلة حياته (والدي العزيز). إلى اخواتي و اخوانياُصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أقدم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوز على رضاكم.

الى من علموني الحرف الأول وبصرني بالعلم على من أخذوا بيدي في هذا المجال وجعلوا من العلم احلى آيات المنال أساتذتي الافاضل الى من حفروا بصورهم الرقيقة على جدران قلبي ذكرى لم يمحوها غبار زملائي وأصدقائي الطيبون.

خولة

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على أداء السياسة النقدية، و نظرا لتزايد الملحوظ لحجم التعاملات المالية التي تتم بالعملات الرقمية المشفرة على الصعيد الدولي والمخاطر التي تحملها مثل هذه التعاملات على العلاقات المالية والاقتصادية الدولية، جعل من دراسة اثر هذه العملات (الرقمية المشفرة) على فاعلية وظائف البنوك المركزية وقدرتها على ادارة السياسات النقدية وتوظيف أدواتها المقررة. وجاءت هذه الدراسة لتحليل العلاقة ما بين اثر العملات المشفرة والسياسة النقدية في البنوك المركزية و ذلك من خلال التعرف في البدء بمفاهيم أساسية حول السياسة النقدية و عموميات حول العملات المشفرة ومن ثم التعرف على أثر التعامل بالعملات الرقمية البنوك المركزية (تجارب دولية ، و دول عربية من بينها الجزائر)، و ذلك لاستعراض حجم التعاملات في العملات الرقمية المشفرة على الصعيد الدولي والعربي والمحلي لتحليل اثر تزايد حجم هذه التعاملات على فاعلية السياسات النقدية. ولخصت الدراسة الى اثبات الفرضية ان للعملات المشفرة اثر سلبي لا يستهان به في فاعلية السياسة النقدية من خلال تقليله من فاعلية ادوات السياسة النقدية المختلفة، الا ان مثل هذا الاثر يمكن تقنينه وادارته من خلال وضع الضوابط للتعاملات النقدية على الصعيدين المحلي والدولي وسياسات البنوك المركزية الملائمة.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية المشفرة ، السياسات النقدية، البنوك المركزية.

Summary:

This study aims to determine the extent of the impact of dealing with cryptocurrencies on the performance of monetary policy. Given the noticeable increase in the volume of financial transactions conducted with cryptocurrencies on an international level and the risks associated with such transactions on international financial and economic relations, studying the impact of these cryptocurrencies on the effectiveness of central banks' functions and their ability to manage monetary policies and utilize their authorized tools has become crucial. This study analyzes the relationship between the impact of cryptocurrencies and monetary policy in central banks by first understanding the

fundamental concepts of monetary policy and generalities about cryptocurrencies. It then examines the effect of dealing with cryptocurrencies on central banks, including international and Arab experiences, including Algeria, in order to assess the volume of transactions in cryptocurrencies on the international, Arab, and local levels and analyze the impact of the increasing volume of these transactions on the effectiveness of monetary policies. The study concludes by confirming the hypothesis that cryptocurrencies have a significant negative impact on the effectiveness of monetary policy by reducing the effectiveness of various monetary policy tools. However, such an impact can be regulated and managed through the implementation of controls on cash transactions at both the local and international levels, as well as appropriate central bank policies.

Keywords: cryptocurrencies, monetary policy, central banks.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	البسمة
-	كلمة شكر وعرفان
-	الإهداء
-	ملخص الدراسة
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الأشكال
-	فهرس الجداول
أ-ج	مقدمة عامة
6	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والعملات المشفرة
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية
8	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها
8	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
10	الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية
11	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
12	أولاً: الأهداف الأولية
12	ثانياً: الأهداف الوسيطة
14	ثالثاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
16	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وأهميتها
16	الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية
19	الفرع الثاني: أهمية السياسة النقدية
19	المطلب الرابع: أسس وقنوات السياسة النقدية
19	الفرع الأول: أسس السياسة النقدية
20	الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية
21	المبحث الثاني: العملات المشفرة

فهرس المحتويات

22	المطلب الأول: نشأة العملات المشفرة وتعريفها
22	الفرع الأول: نشأة العملات المشفرة
23	الفرع الثاني: تعريف العملات المشفرة
24	المطلب الثاني: خصائص العملات المشفرة ونماذجها
24	الفرع الأول: خصائص العملات المشفرة
26	الفرع الثاني: نماذج العملات المشفرة
28	المطلب الثالث: تأثير العملات المشفرة على السياسة النقدية والفرق بين العملة المشفرة والعملة التقليدية
29	الفرع الأول: تأثير العملات المشفرة على السياسة النقدية
30	الفرع الثاني: الفرق بين العملات المشفرة والعملات التقليدية
31	المطلب الرابع: سلبيات ومزايا العملات المشفرة والتحديات التي تواجهها
31	الفرع الأول: سلبيات ومزايا العملات المشفرة
33	الفرع الثاني: التحديات التي تواجه استخدام العملات المشفرة
35	خلاصة الفصل
36	الفصل الثاني: أثر العملات الرقمية للبنوك المركزية
37	تمهيد
38	المبحث الأول: دراسة العملات الرقمية للبنوك المركزية (تجارب دولية)
38	المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية المركزية والآثار المحتملة لها على الاقتصاد
38	الفرع الأول: مفهوم العملات الرقمية المركزية
40	الفرع الثاني: الآثار المحتملة للعملات الرقمية المركزية على الاقتصاد
41	المطلب الثاني: نماذج دولية وتجارب دول عربية عن العملة الرقمية المركزية
41	الفرع الأول: نماذج دولية عن العملة الرقمية المركزية
43	الفرع الثاني: تجارب دول عربية في مجال العملات الرقمية المركزية
47	المطلب الثالث: الإقبال العالمي على إصدار العملات الرقمية المركزية
48	المطلب الرابع: المواقف الحكومية للعملات المشفرة
50	المبحث الثاني: إطار مقترح للدينار الرقمي الجزائري
50	المطلب الأول: مفهوم الدينار الرقمي الجزائري وفائدته
50	الفرع الأول: تعريف عملة الدينار الرقمي الجزائري
51	الفرع الثاني: فائدة عملة الدينار الرقمي الجزائري

فهرس المحتويات

51	المطلب الثاني: مشروع الدينار الرقمي الجزائري ومكاسب محتملة وسيناريوهات التنفيذ
51	الفرع الأول: مشروع الدينار الرقمي الجزائري
54	الفرع الثاني: المكاسب المحتملة من تنفيذ مشروع الدينار الرقمي المركزي
54	الفرع الثالث: سيناريوهات تنفيذ مشروع العملات الرقمية للبنوك المركزية
56	المطلب الثالث: تأثير اصدار الدينار الرقمي من قبل البنك المركزي الجزائري
56	المطلب الرابع: واقع بنك الجزائر في اصدار الدينار الرقمي
59	خلاصة الفصل
60	الخاتمة
64	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	فهرس الجداول	الرقم
30	جدولالفرق بين العملات المشفرة والعملات التقليدية	1

فهرس الأشكال

الرقم	فهرس الأشكال
1	عمل أحد العملات المشفرة
2	نموزج مشروع عابر لإصدار عملة رقمية مشتركة بين الإمارات والسعودية
3	البنوك المشاركة في مشروع عابر
4	خريطة العملة الرقمية للبنك المركزي
5	ملاحح العامة للوائح مجموعة من الدول
6	صورة تمثل عملة الدينار الرقمي
7	نموزج لإصدار الدينار الرقمي الجزائري

المقدمة

مقدمة:

-السياسة النقدية دور بارز في تحديد مسار النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر من أهم السياسات التي تستخدمها الدول فهي مكونة من مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل التأثير على الأوضاع النقدية والمالية، وكذلك فهي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير على حجم الكتلة النقدية داخل الاقتصاد. وهذا من خلال استعمال العديد من الوسائل والأدوات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كمية النقود الموجودة وهذا تماشيا مع الظروف والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل الدولة.

وكذلك نجد أن للنقود دور مهما في تسهيل أو تحديد فعالية وكفاءة السياسة النقدية، وهذا حسب نوعها ودرجة سيولتها. ولقد عرفت النقود تطورات كبيرة عبر مختلف العصور وهذا بدءا بنظام المقايضة و ظهور النقود المعدنية ثم اختتمت بظهور النقود الرقمية الالكترونية والتي تعبر عن الوجه الحديث والمتطور للنقود ، ومع كثرة استعمالها في تسوية المعاملات التجارية والمالية وكأداة للدفع جد متطورة وهذا في أواخر القرن 20 وخاصة في الدول المتطورة والمتقدمة ،ظهرت هناك تأثيرات من هذه النقود لكونها تصدر من طرف مؤسسات بنكية ومالية غير البنك المركزي كونه هو صاحب الاصدار للنقود واحتكاره لهذه الوظيفة من عقود عديدة، لذلك يخشى الكثير من الاقتصاديين أن ظهور مثل هذه النقود قد يؤثر بشكل كبير سلبا على كفاءة وأداء السياسة النقدية وعلى قدرة البنك على تسييرها.

كما نجد أيضا أن للتطور الحاصل في التكنولوجيا المالية أثر واضح وجلي على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والمالية، تمثلت في سرعة إنجاز المعاملات وتخفيض تكاليفها. وتعتبر العملات الرقمية إحدى التطبيقات التي أفرزتها هذه التكنولوجيا والتي شكلت تحديا كبيرا للبنوك المركزية. ومنذ ظهور هذه العملات الرقمية خلال العقد الماضي، ولا تزال الأسئلة تطرح حول إمكاناتها وقدرتها على التأثير على الاقتصاديات المحلية والدولية، وإيجابياتها وسلبياتها، الأمر الذي دفع البنوك المركزية والمنظمات الاقتصادية إلى إجراء الدراسات والبحوث لتحديد هذه السلبيات التي من المتوقع أن ينتج عن تداول هذا النوع من العملات خارج سيطرة المصارف المركزية، إذ تعتبر السياسة النقدية إحدى الدعامات الرئيسية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، و للعملات الرقمية المشفرة تأثير على أدوات السياسة النقدية وأهدافها، لهذا من الضروري أن تضع البنوك المركزية إطارا موحدًا لتنظيم النقود الرقمية المشفرة.

1. الإشكالية:



من خلال هذا السياق ندرج إشكالية دراستنا هذه كمايلي :

_ كيف يمكن أن يؤثر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على أداء السياسة النقدية ؟

ولتبسيط الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماالمقصود بالعملات الرقمية المشفرة؟
- هل يمكن أن يؤثر التعامل بالعملات النقدية المشفرة على أدوات السياسة النقدية؟
- هل للعملات المشفرة تأثير على أهداف السياسة النقدية؟
- هل يتم التعامل بالعملات المشفرة في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

لمناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- العملات الرقمية المشفرة تعرف أنها تمثيل رقمي لقيمة يمكن تخزينها أو تحويلها إلكترونيا، لا تصدر عن السلطات العامة ولا عن البنك المركزي.
- يمكن للتعامل بالعملات النقدية المشفرة أن يؤثر على أدوات السياسة النقدية وذلك بالتقليل من فعاليتها.
- لا يمكن أن تؤثر العملات الرقمية المشفرة على أهداف السياسة النقدية بحكم أنه ليس لها قبول عام في المجتمع.
- ليس هناك تعامل بالعملات المشفرة في الجزائر لأن ذلك ممنوع قانونيا ولكنها تفكر في اصدار عملة رقمية تسمى بعملة الدينار الجزائري الرقمي.

3. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

- في كون أن العملات الرقمية المشفرة أحدث ابتكار في مجال الاقتصاد النقدي. وبالتالي التوجه نحوها يعد ضرورة حتمية نتيجة التطورات التكنولوجية في جميع المجالات، ومنه بات من الضروري دراسة تأثيرها على السياسة النقدية.

- أهمية التعامل بالعملات الرقمية المشفرة في مختلف دول العالم.
- الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والعملات المشفرة وكذلك أثر التعامل بالعملات على البنوك المركزية.

4. أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة:

- ❖ إثبات أثر العملات المشفرة على السياسة النقدية بدراسة تجارب دولية.
- ❖ إثبات واقع الجزائر في إصدار الدينار الرقمي الجزائري.
- ❖ بيان الموقف الحكومي من العملات المشفرة.

5. أسباب اختيار الموضوع:

- بحكم تخصصنا الذي له علاقة بالموضوع (تخصص اقتصاد نقدي و بنكي) .
- الرغبة وميولنا للبحث حول هذا الموضوع.
- دعم الأستاذة في اختيار عنوان الموضوع.
- المحاولة في تعميق المعارف المكتسبة في مجال العملات المشفرة والسياسة النقدية.
- تسليط الضوء على البنوك المركزية مع العملات المشفرة في الجزائر والدول الأخرى.

6. منهج الدراسة:

لمعالجة جوانب هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصف التحليلي، قمنا من خلاله سرد التعاريف المتعلقة بالعملات المشفرة والسياسة النقدية، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع من خلال تفسير وتحليل تداول العملات الرقمية المشفرة و مدى تأثيرها في الدول العربية و الأوروبية.

7. حدود الدراسة:

لتلبية معطيات الدراسة الميدانية عملنا على اسقاطها في بعض دول العالم وبعض الدول العربية من بينها الجزائر.

8. صعوبات الدراسة:

رغم وجود المعلومات إلا أنه هناك صعوبات في التركيز على الأهم لصب الأنسب في الدراسة.

9. دراسات سابقة:

تعددت الدراسات والبحوث حول أثر التعامل بالعملات المشفرة على أداء السياسة النقدية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الموضوع ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الدراسة التالية:

كتاب:دكتورعلي محمد الخوري، بعنوان المدفوعات الالكترونية و العملات الرقمية ، حيث هدفت هذه الدراسة حول المتغيرات التي فرضتها التكنولوجيا الحديثة على المفاهيم المرتبطة بالنقدو دور العملات الرقمية في تشكيل مستقبل الأسواق العالمية، ومن بين هذه النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة:

✓ البنية التحتية العالمية للاقتصاد الرقمي التي تمكنها وتطورهاالتكنولوجية بشكل مطرد وأحيانا مفاجئ.

✓ العالم العربي أمام تحديات كبيرة سواء من التكتلات الاقتصادية العالمية.

✓ العالم قد دخل مرحلة التحول نحو العملات والمدفوعاتالرقمية وكأمر واقع لا محالة.

10. هيكل الدراسة:

بغية الامام بهذا الموضوع وعلى ضوء الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول:**الاطار النظري للسياسة النقدية و العملات المشفرة يضم بدوره مبحثين: المبحث الأول عبارة عن مفاهيم عامة حول السياسة النقدية يضم كل من تعريفها و أنواعها و أهدافها و أدواتها و أهميتها و أسسها و قنواتها، أما المبحث الثاني عبارة عن مفاهيم حول العملات المشفرة يضم كل من نشأتها و تعريفها و خصائصها و نماذجها و تأثيرها على السياسة النقدية و الفرق بين العملة المشفرة و العملة التقليدية و سلبياتها و مزاياها و التحديات التي تواجهها.
- **الفصل الثاني:** أثر العملات الرقمية في البنوك المركزيةو يضم بدوره مبحثين: المبحث الأول حول دراسة العملات الرقمية للبنوك المركزية ، و يضم كل من مفهوم العملات الرقمية و مواجهة البنوك المركزية للضغوط التنافسية و نماذج دول عالمية و تجارب دول عربية مع العملة الرقمية المركزية و الاقبال العالمي على اصدار العملات المركزية الرقمية و الموقف الحكومي من العملات المشفرة ، أما المبحث الثاني عبارة عن اطار مقترح للدينار الجزائري الرقمي و يضم كل من مفهومه و الفائدة منه و مشروع

الدينار الرقمي الجزائري و المكاسب المحتملة و سيناريوهات التنفيذ و تأثير إصدار
الدينار الرقمي من قبل البنك المركزي و واقع بنك الجزائر في إصدار الدينار الرقمي.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

و العملات المشفرة

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأسس والركائز التي تعتمد عليها الدولة، والتي عن طريقها تحقق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجمل الأدوات والوسائل المتاحة التي تطبقها السياسة النقدية من أجل الانتقال مما يجعلها تصل إلى درجة الفعالية.

كما نجد أن التطور التكنولوجي الكبير أدى إلى بروز مفهوم الاقتصاد الرقمي والذي ولد صور جديدة للعمل المصرفي وذلك من خلال انتشار وسائل الدفع الالكترونية وكان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته اتجاه إدارة السياسة النقدية فهذه الأخيرة والعملات المشفرة بينهما علاقة تأثيرية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري من جهة، والعملات المشفرة من جهة أخرى، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

➤ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية.

➤ المبحث الثاني: العملات المشفرة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي و منه سوف نتناول في هذا المبحث مفاهيم أساسية للسياسة النقدية منها: التعريف، أهمية، الأنواع .

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها:

وسنتطرق بداية إلى مفهوم السياسة النقدية بعدها نقوم بدراسة الأنواع الخاصة بها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مكون رئيسي من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تتضمن إضافة إلى السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، وسياسة التجارة الخارجية. للوصول للأهداف الاقتصادية الكلية لابد من وجود تكامل وتنسيق بين تلك السياسات¹.

هي تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن السياسة النقدية هي المهمة الرئيسية للسلطة النقدية في التأثير على عرض النقود وأسعار الفائدة ويتم ذلك باستخدام الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي تكون في متناول البنك المركزي كمثل عن الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية للتحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي وبالتالي فهي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية².

¹ محمد ادريس، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، ع 17، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص 12.

² جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 102.

السياسة النقدية هي عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام¹.

هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة، أدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي².

وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شئون النقد والائتمان (البنك المركزي) وذلك بإحداث التأثيرات على كمية النقود وكمية وسائل الدفع. كما يمكن القول أيضا أنها السياسة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي من خلال الجهاز المصرفي³.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن السياسة النقدية تضم مجموعة من الخصائص وهي⁴:

- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
- السلطات النقدية الوحيدة التي لها الحق والصلاحيات في القيام بالإجراءات النقدية.
- تستعمل هذه الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية والتأثير على سلوك الأعوان البنكية.
- تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية كالحفاظ على الاستقرار والتوازن النقدي.

¹ حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 162.

² علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص 452.

³ حسين عبد المطلب الأسرج، تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال (1997-2004)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، مج 04، ع 05، 2008، ص 131.

⁴ جمال لعامرة، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 87.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية:

إن تحديد نوع السياسة النقدية الأنسب للدولة مرهون بالوضعية الاقتصادية لها في حين عند حدوث الأزمات فهو يتحقق حسب نوع المشكلة والظروف المحيطة بها. وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

أ. السياسة النقدية الانكماشية:

الهدف من إتباع هذه السياسة هو علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان، وعليه تتبع السلطات النقدية -البنك المركزي- الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات¹.

ب. السياسة النقدية التوسعية:

تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية في حالة الانكماش الاقتصادي عن طريق زيادة المعروض من السيولة النقدية².

ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي، وتدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وبتأثير المضاعف النقدي³.

¹ احسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 162.
² نادية عز الدين، أثر التسيير الكمي على استقرار النظام المالي -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2019، ص 06.
³ جمال خريس وآخرون، مرجع سابق، ص 112.

ت. السياسة النقدية المختلطة:

يتفق علماء المالية، على انهذه السياسة تناسب البلدان النامية، التي تعتمد على الزراعة الموسمية في الغالب، أو على تصدير المواد الأولية للخارج أي الدول أحادية المورد في اقتصادها، ما يجعل البنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة مرنة. بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة، أو تمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من جهة في حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيعها (المحاصيل)، في محاولة منه لحصر آثار التضخم¹.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

ترمي السياسة النقدية أساسا إلى²:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات عن طريق المحافظة على ثبات الأسعار، وهو هدف له الأولوية في البلاد المتخلفة.
- تحقيق معدل معقول للتنمية وتخفيف البطالة، وهو هدف يهتم البلاد المتقدمة في الدرجة الأولى.
- الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات وسعر الصرف.
- وبالإضافة إلى ذلك تهتم بأهداف قطاعية، سواء كان ذلك متطلبا للأهداف النهائية أو لأهداف اجتماعية وسياسية، تختلف عن الأولويات التي تفرضها اقتصاديات السوق الحر.

وهناك أيضا اهداف من عدة جوانب وهي³:

¹سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 93.

² يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية السياسة النقدية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 02، المنصورة، 1996، ص 19.

³قاسمي نوال، مذكرة بعنوان مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي - دراسة حالة الجزائر خلال (2000-2017) -، السنة الثانية ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج - البويرة، 2017-2018، ص 22.

أولاً: الأهداف الاولية:

تعتبر الأهداف الاولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، كما تعتبر صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها الوسيطة.

1- مجاميع الاحتياطي

تشمل القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخلاصة والاحتياطات الغير مقترضة. تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات الاضافية والنقود الحاضرة في خزائن منها الاحتياطات البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخلاصة فهي تمثل الاحتياطات التالية مطروحا الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الاخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية.

2-أحوال سوق النقد:

تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض.

كما استعملت أحوال سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أحسن العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها

ثانياً: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

الأهداف الوسيطة هي تلك المتغيرات النقدية التي يمكن من خلال مراقبتها وإدارتها تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية وتتمثل فيمايلي:

01_المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع.

2_ معدلات الفائدة:

إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية، وفي هذا الخصوص نستخدم هذه المعاملات لأغراض داخلية وخارجية في الان عينه، فضلا عن ذلك لا يفرض في أي بلد على الإطلاق معدل فائدة واحد على جميع الوكلاء الاقتصاديين. إذ أن العديد من هؤلاء الأخيرين يحصلون دائما على قروض بمعدلات فائدة أفضل من تلك التي تفرضها الشروط العامة للسوق وهذا بالتأكيد بشكل عاملا مشوها لمعنى الهدف الوسيط المتعلق بمعدل الفائدة.

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة و أبرزها مايلي :

- **المعدلات الرئيسية:** وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- **معدلات السوق النقدية:** وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، ... الخ).
- **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل:** وهي التي على أساسها تصدر السندات.
- **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** حسابات على الدفاتر، ادخار سكني... الخ.
- **المعدلات المدينة:** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

3_ سعر الصرف: سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ، مؤثر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما بالحفاظ على هذا المعدل، قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية (سواء عبر تدخلات الصرف المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة)، تستطيع السياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام .

إن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون كذلك عاملاً لتخفيض التضخم ، وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

4_معايير اختيار الأهداف الوسيطة: تؤخذ عند اختيار الأهداف الوسيطة ثلاثة معايير لها علاقة بالهدف الأولي ولها آثار على الهدف النهائي وتجعله يوفي بالغرض أكثر من غيره وهي:

❖ **القابلية للقياس:** لكي تكون الحسابات دقيقة يجب أن يخضع الهدف للقياس الدقيق

لأنه يعتبر الإشارة التي تبين حقيقة اتجاه سير السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي أو خارج إطار اتجاهها المحدد لها وإتاحة البيانات يختلف من متغير لآخر فبيانات سعر الفائدة متاحة، أما البيانات عن الناتج الوطني تتاح بعد فترة قد تصل إلى ما بعد السنة، كما هو الحال ببعض البلدان النامية مثل: الجزائر. من جهة أخرى فإن بيانات الناتج الوطني أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي أو من بيانات سعر الفائدة ومن ثم فإن الاعتماد على سعر الفائدة أو العرض النقدي لتكوين أهداف وسيطة بدلاً من الاعتماد على أهداف أخرى من الناتج الوطني، لأن الأولى تقدم إشارات دقيقة وواضحة عن اتجاهات سياسة البنك.

❖ **القدرة على التحكم في الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد

وجني ثمارها يجب على البنك المركزي ان يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح، إنما يجب ان يكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي.

❖ **امكانية التنبؤ بالآثار على الهدف النهائي:**بالإضافة إلى المعيارين السابقين ينبغي

أن يكون التنبؤ بآثار الهدف الوسيط المختار على الهدف النهائي ممكناً أو ينبغي أن نمتلك القدرة على توقع ذلك الأثر على الهدف النهائي.

ثالثاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

➤ **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتتحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الاسعار نظرا لان أي تغييرات كبيرة في مستويات الاسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي أثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية، وبالتالي على الأداء الاقتصادي. كما أن الاجور في مثل هذه الاوقات تتخلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار مما يقود الى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة والى زيادة أرباح رجال الاعمال، فالاستقرار في مستوى الاسعار يعتبر من اهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة الى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت احتمال حدوث الكساد والركود ان وجدوا، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار الى اقل مستوى لها.

➤ **التشغيل الكامل:** للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي لتخفيض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

➤ **تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:** كان ينظر في البداية إلى معدل عال من النمو الاقتصادي بأنه مرتبط بتحقيق العمالة الكاملة لكن تغيرت النظرة بعد الخمسينيات من القرن العشرين وأصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي كهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر سياسة اجتماعية ملائمة ولهذا نجد دور السياسة النقدية يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل بغية تحقيق هذا الهدف.

➤ **تحسين ميزان المدفوعات:** إن السياسة النقدية يمكن ان تعدل حالة الاختلال في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم، مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة ميزان المدفوعات أو حتى نقله إلى حالة الفائض، وكذلك فإن الطريق الآخر يأتي من تغيير الأسعار الداخلية التي ستخفض، وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، والذي يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة، أو قد يجمع الاثنين معا لإزالة العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وأهميتها.

ونفصل في هذا المطلب الأدوات المستعملة لتحقيق الأهداف المرجوة وأهميتها في السياسة النقدية:

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية:

وتتمثل هذه الأدوات في:

أ. الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة القروض ومستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة الإجمالية¹.

- **معدل إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات الخزينة أو لقاء ما يقدمه إليها من سلف وقروض، ويعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان بهدف الحد من الأوضاع التضخمية، فارتفاع تكلفة الائتمان المتمثلة في سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، ويقرر المستثمرون عدم الاقتراض، وقد يلجؤون إلى استثمار أموالهم في الأسواق المالية بشراء الأسهم والسندات، وبالتالي تخرج الأموال من فح السيولة ويتقلص حجم الكتلة النقدية².

¹ عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 299.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 123.

- **عمليات السوق المفتوحة:** هي إجراء نقدي يقصد من خلاله تدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية بهدف التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة أو تخفيض الائتمان وذلك إما لتشجيع التوسع بهدف محاربة الركود الاقتصادي أو تخفيضه بهدف محاربة التضخم وارتفاع الأسعار، والوصول إلى الاستقرار والتوازن النقدي¹.

- **معدل الاحتياط النقدي القانوني:** يقضي نظام الاحتياطي القانوني إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ في حساباتها الجارية لديه بنسبة معينة في شكل نقود قانونية مناسبة مع الودائع أو القروض المقدمة من طرف البنوك، وتعتبر هذه الوديعة بمثابة حماية للمودعين من جهة، وأداة للتحكم في حجم الائتمان من جهة أخرى، حيث تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع، وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدامها على التأثير في عرض النقود من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ بها في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني².

ب. الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

- **تأطير الائتمان:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصرف المركزي مبلغاً يعادل هذا التجاوز، أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية

¹ علي كنعان، مرجع سابق، ص 264.

² كريم بوروشة، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 14-15.

إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة¹.

- **النسبة الدنيا للسيولة:** ومن خلاله يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من طرف البنوك التجارية المانحة للقروض بسبب ما لديها من أصول في محفظتها المالية مرتفعة السيولة².

- **الرقابة على الائتمان:** وذلك باستخدام بعض وسائل الأدوات النوعية وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي³:

✓ تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة إلى القروض التي تمنح للقطاعات التي تشجعها الدولة، وتكون مرتفعة بالنسبة إلى الأنشطة ذات الأهمية الأقل.

✓ تحديد أوجه مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه اختلافها بحيث تزداد مدة الاستحقاق في القروض المقدمة للتنمية وتنخفض بالنسبة إلى القروض المقدمة إلى قطاعات أخرى.

✓ اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الائتمان حدًا معينًا.

¹ محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها -إشارة لبعض التجارب المختارة-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الوشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ع 04، 2018، ص 61.

² عبد اللطيف حدادي، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2016، ص 63.

³ معمر حمداني، مصطفى بناي، السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، مج 05، ع 02، 2021، ص 56.

الفرع ثاني: أهمية السياسة النقدية:

1. تعتبر السياسة النقدية احدى أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في تحقيق أهداف الدولة.
2. السياسة النقدية طريق لتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على الاستقرار النقدي باستخدام أدواتها الكمية والكيفية.
3. تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مما يساعد في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.
4. لها دور أساسي في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات النقدية.
5. تعتبر من أهم الوسائل التي يلتجأ لها في مكافحة التضخم.
6. تمثل السياسة النقدية أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

المطلب الرابع: أسس وقنوات السياسة النقدية:

وسنتناول فيه أولاً أسس السياسة النقدية المعتمدة من طرف الدولة

الفرع الأول: أسس السياسة النقدية:

تختلف أسس السياسة النقدية تبعاً لاختلاف مستويات التقدم والتطور والنظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة. ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه

الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد ذلك لأن هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى. أما الدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقدية لديها تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية واختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني¹.

الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية:

تعتبر قناة الانتقال عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط، وتنحصر هذه القنوات فيما يلي²:

أ. قناة سعر الفائدة:

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية عندما تعمل على رفع أسعار الفائدة الاسمية، ما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي، ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي، ومنه النمو.

ب. قناة سعر الصرف:

¹ أحمد ولد بني، أهمية السياسات النقدية وعوامل نجاحها (حالة موريتانيا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 03.

² بهاء الدين الطويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 69.

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي، من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ت. قناة أسعار السندات المالية:

تعد هذه القناة تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناة توبين للاستثمار أو قناة أثر الثروة على الاستهلاك.

ث. قناة الائتمان:

ونجد فيها :

❖ قناة الإقراض المصرفي:

حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه، مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

❖ قناة ميزانية المؤسسات:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

المبحث الثاني: العملات المشفرة:

عملية التشفير هي في الأصل وسيلة لحماية المعلومات والبيانات من خلال استخدام الرموز، بحيث لا يمكن قراءتها أو معرفة محتواها المخفي إلا من تستهدفهم المعلومات ويكون لديهم مفتاح الشفرة التي تمكنهم من معالجة تلك الرموز للتعرف على المعلومات الأصلية.

المطلب الأول: نشأة العملات المشفرة وتعريفها.

إنطلاقاً من فكرة التشفير وفك الشفرة وتحليلها ومن هنا ولدت فكرة إنشاء العملات المشفرة والتي تم تشفيرها للتعاملات الآمنة والسرية.

الفرع الأول: نشأة العملات المشفرة:

منذ ظهور النقود لأول مرة، سعى الإنسان إلى تطويرها لتلائم احتياجات عصره، ومع التطور التقني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار شبكة الإنترنت، نتج عنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل عصري وجديد ضمن حلول عرفت بالتقنيات المالية الحديثة Fintech، وكان من أبرز منتجاتها ظهور ما يسمى "بتكنولوجيا السجلات الموزعة" وأشهر تطبيقاتها "البلوكتشين Blockchain" التي اشتهرت بعد إطلاق عملة "البيتكوين Bitcoin"، والتي يراها البعض على أنها نظام مالي جديد مختلف عن النظام التقليدي، ونقطة البداية لظهور عملات افتراضية مشفرة، تعتمد على تقنيات وعلم التشفير في سلامة وأمن العمليات المنفذة من خلالها¹.

ظهر مصطلح Cryptocurrencies والذي تُرجم إلى العملات الرقمية أو العملات المشفرة أو المعماة مع ظهور وانتشار البتكوين Bitcoin الذي تم إنشائها بهدف أن تكون عملة عالمية وفقاً لساتوشيناكاموتو الذي وضع أساساتها. ورغم انتشار مصطلح "العملات الرقمية"، إلا أن المتابع اليوم يلحظ وبشكل جلي عدم دقته وذلك لتعدد الأنواع التي تنطوي تحت هذا الاسم والذي يبتعد بعضها ابتعاداً كبيراً عن مواصفات "العملات". حتى أن كثيراً من الأنواع قد تم إنشاؤها لأغراض تبتعد كل البعد عن العملات ليس فقط في

¹ بتول شعبان وآخرون، العملات المشفرة، البنك المركزي الأردني، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، آذار 2020، ص 18.

التطبيق، وإنما في بنيتها الوظيفية والأهداف النظرية لإنشائها أيضا. وعليه لربما يكون المصطلح الأفضل والأعم هو Cryptoassets وهو ما يُترجم إلى الأصول الرقمية المعماة أو المرمزة أو المشفرة¹.

الفرع الثاني: تعريف العملات المشفرة:

مصطلح العملات المشفرة Cryptocurrency هو مصطلح مركب من كلمتين: العملة Currency وهي ما يتم استعماله كوسيط للمبادلات، والمشفرة Crypto من Cryptography التي تشير إلى استعمال تقنيات الحاسوب في التشفير، وهو يشير إلى أحد أنواع الأدوات التي تساعد على إتمام المدفوعات عبر الإنترنت².

العملة المشفرة هي عبارة عن عملة تشبه العملات التي تصدرها الدول من حيث الخصائص والمزايا، ولكنها رقمية، وليس لها وجود يمكن ملامسته باليد، وذلك لتسهيل التسوق والشراء عبر الإنترنت³.

ذهب البنك المركزي الأوروبي إلى أن العملات المشفرة هي: "تمثيل رقمي لقيمة لا تصدر عن البنك المركزي ولا عن السلطات العامة، وليست بالضرورة متعلقة بالعملة الورقية مثل الدولار واليورو ويقبلها الأشخاص العاديون والمعنويون بها كوسيلة للدفع ويمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيا"⁴.

العملة المشفرة هي عبارة عن عملة رقمية تستخدم في علم التشفير لغرض أمني ولحماية التعاملات الافتراضية والتحكم بإنشاء وحدات جديدة ولذلك صعب تزيف تلك العملة وتعتبر وسيط للتبادل الافتراضي¹.

¹ معتز أبو جيب، أشرف هاشم، أنواع العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الإلكترونية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ISRA، جدة، يومي 09 و11 سبتمبر 2011، ص 05.

² عثمان عثمانية، موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC من العملات المشفرة والعملات المستقرة -اليوان الرقمي أنموذجاً-مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مج 07، ع 02، 2022، ص 336.

³ عمر محمد خطاب شديفات، تقنيات العملة الافتراضية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن،، ص 22.

⁴ جوشوا بارون، انجيلا أوماهوني، دايفيدمانهايم، سينيثيا ديون، شفارتس، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي؛ مؤسسة Rand، كاليفورنيا، 2 ص 01.

العملات المشفرة هي فرع وحالة خاصة من العملات الافتراضية، وتختلف العملات المشفرة عن غيرها في عدم حاجتها لوكيل مركزي مؤتمن، وترتكز في إصدارها وتداولها على تقنيات قواعد البيانات الموزعة كتقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين)، وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها أمراً صعباً، الأمر الذي يسمح بتداولها بشكل آمن بين الأطراف المختلفة دون الحاجة لمعرفة مسبقة بينهم، أو لوجود وسيط تبادل وتداول².

وعرفت كذلك العملات المشفرة بأنها تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية ولكنها مقبولة من أشخاص طبيعيين أو اعتبارية كوسيلة دفع ويمكن نقلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً، وأنها عملة إلكترونية لامركزية³.

المطلب الثاني: خصائص العملات المشفرة ونماذجها.

وللعملات المشفرة خصائص عدة تميزها عن باقي العملات، كما أنها لها نماذج خاصة بها نتطرق لها فيما بعد.

الفرع الأول: خصائص العملات المشفرة:

تتسم العملات المشفرة بخصائص عدة مثل أنها: عملات افتراضية، لا مركزية، سرعة التحويل وانخفاض قيمة الرسوم، عدم الاعتراف... الخ، وسنوضح بعض من هذه الخصائص فيما يلي:

¹ رشا سيروب، العملات المشفرة، مقرر النقود والمصارف، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، د.ت.ن، ص 03.
² الأخضر بن عمر، عبد الكريم بوغزالة أمحمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مج 06، ع 02، 2022، ص 41.
³ منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل)، مجلة كلية الشريعة والقانون، معهد الدلتا العالي للحاسبات، المنصورة، مج 37، ع 01، 2022، ص 1793.

- العملات المشفرة عملات افتراضية: لا تأخذ العملات المشفرة مظهرًا ماديًا، فهي عملات غير ملموسة على عكس العملات التقليدية الورقية والمعدنية التي تتمتع بوجود مادي. عليه فإن حاملي العملات المشفرة لا يملكون شيئًا محسوسًا، لأن الطبيعة الجوهرية للعملات المشفرة أنها معلوماتية¹.
- اللامركزية: أي لا توجد سلطة مركزية ممثلة سواء في البنوك المركزية أو المؤسسات المالية تخضع لها العملات المشفرة المعروفة، بل يتم تأكيد المعاملات والتحقق من صحتها عبر شبكة موزعة لا تمتلكها جهة معينة، فبدلاً من الاعتماد على المؤسسات المالية التقليدية التي تتحقق من معاملاتها وتضمنها، فإنه يتم التحقق من معاملات العملة المشفرة بواسطة أجهزة كمبيوتر المستخدم المنخرطة في شبكة العملة².
- نظام التداول: من الخصائص المهمة التي تقوم عليها العملات المشفرة أنها تعتمد في معاملاتها على آلية الند بالند، وبذلك يضمن عدم تدخل الوسطاء في المعاملات التي تجري بين الأشخاص بصورة مباشرة³.
- سرعة التحويل وانخفاض قيمة الرسوم: فبدلاً من الحاجة إلى وسيط لتحويل المال، الذي يقوم بخصم نسبة من المال، تتم هذه العملية من خلال مفتاح العملة بدون وسيط وتكلفة أو رسوم وتسمى الند للند⁴.

¹ حيدر وهاب عيود العنزي، الجدل الفقهي والاختلاف التشريعي بشأن الطبيعة القانونية للعملات المشفرة، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، الجامعة المستنصرية، كلية الحقوق، مج 02، ع 03، 2022، ص 95.

² عبد الله لعور، عبد الرزاق كبوط_العلاقة بين النقود الالكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج 11، ع 02، 2021، ص 16.

³ أثير صلاح إبراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2021، ص 36.

⁴ عبد المالك توبي، منصف شرفي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج 11، ع 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021، ص 184.

- **عدم الاعتراف:** فالعملات المشفرة محظورة في دول كثيرة، فمثلاً: نصت المادة 117 من القانون الجزائري لسنة 2018م على أنه يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها، ويعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم طبقاً للقوانين والتطبيقات المعمول بها¹.
- **سهولة الاستخدام:** أيما كان النظام الذي يتم استخدامه، فهو سهل الاستخدام بالنسبة للأفراد الذين لا يمتلكون خبرات تقنية، وهنا نجد أن أجهزة الحاسوب ساعدت على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف المتصلة بشبكة الانترنت².
- **الشفافية:**

جميع المعاملات التي تتم من خلال العملات المشفرة قابلة للقراءة ومتاحة للجميع، وبالتالي من حق أي شخص الاطلاع على أي معاملة تتم وتتبع أي تنقلات لها بين المحافظ الرقمية المختلفة، ويتم ذلك من خلال تحديد الأطراف المشاركة في المعاملة بوضوح وإضافة وتسجيل كل معاملة فيما يعرف بتقنية سلسلة الكتل Blockchain، وهي عبارة عن مجموعة من كتل البيانات التي يتم تسجيل وتخزين جميع المعاملات عليها³.

الفرع الثاني : نماذج العملات المشفرة.

هناك العديد من العملات الافتراضية المشفرة التي صدرت في فضاء شبكة الانترنت خلال السنوات القليلة الماضية، ومن أبرز الأمثلة على تلك العملات ما يلي:

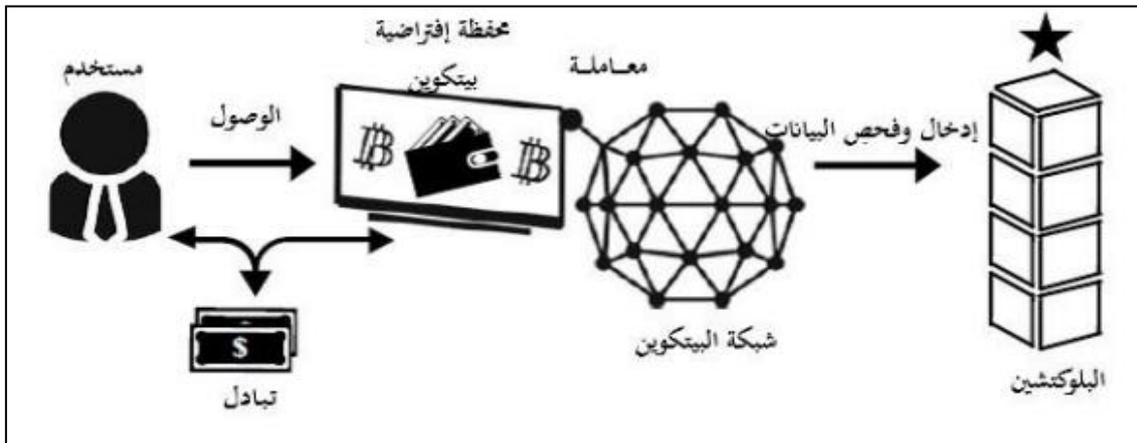
¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، السنة 54.

² عائشة بوتلجة، نصيرة عابد، مرجع سابق، ص 112.

³ إيهاب الأخضر، مرجع سابق، ص 83.

✓ البيتكوين: هي وحدات رقمية مشفرة ليس لها طبيعة مادية أو حسية وليس لها قيمة أو منفعة ذاتية¹، كما تعرف "البيتكوين" على أنها عملة افتراضية وظيفتها الوحيدة هي إجراء المدفوعات الإلكترونية على الأنترنت أي بسيط، ليس لها وجود مادي ولا تعتمد على أي بنك مركزي ولا يمكن إلغاؤها، فنظامها يرتكز على شبكة سلسلة الكتلة التي تغذيها عشرات آلاف الحواسيب عبر العالم، والتي تمثل كتاب حسابات كبير يسجل فيه تاريخ كل الصفقات، ولا يمكن تزيفه².

الشكل رقم (01): عمل أحد العملات المشفرة.



المصدر: عثمان عثمانية، مرجع سابق، ص 337.

يمثل الشكل أعلاه تبسيطا لعمل أحد العملات المشفرة: البيتكوين، ويتضح من خلاله أن المستخدم العادي يقوم باستبدال النقود القانونية بعملة مشفرة يتم تخزينها في محفظة إلكترونية، وعبر شبكة من الحواسيب

¹ أسامة محمد زغول متولي مرسى، تطور العملات الإلكترونية وحكمها في الفقه الإسلامي "البتكوين نموذجاً"، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مج 40، ع 02، 2019، ص 919.

² عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، العملات المشفرة البيتكوين والعملات التقليدية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، مج 11، ع 01، 2021، ص 74.

المتصلة تدعى العقد، يتم تسجيل بيانات المعاملة على البلوكتشين بعد فحصها، وتصبح شفافة ومتاحة لجميع المشاركين في الشبكة، وهذا هو المبدأ الذي تعمل على أساسه أغلب العملات المشفرة الأخرى¹.

✓ لايتكوين:

✓ أنشأت في أكتوبر عام 2011م، وهي من أوائل العملات المشفرة البديلة، وتتميز عن البتكوين بأن عملية التعدين فيها أسهل وأرخص، وهي تعتمد خوارزميات تشفير مختلفة تمامًا عن المستخدمة في البتكوين، كما تتصف بأنها أسرع في التبادل من البتكوين، مما زاد من قبولها، وقد قيل عنها: "إذا كان البتكوين هو العملة الافتراضية الذهبية، فإن اللايتكوين هو العملة الفضية"².

✓ الريبل: تعد من أشهر العملات الافتراضية حيث تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث السيولة، قامت بإنتاجها شركة تسمى (أوين كوين) في عام 2013م، حيث تتيح للبنوك تسوية المدفوعات عبر الحدود في الوقت الآني بشفافية وبأقل تكلفة³.

✓ الايثيريوم: تقوم عملة "الايثيريوم" على منصة لا مركزية تم اطلاقها سنة 2015م، تستخدم تقنية "البلوكتشين" المعالجة لحركاتها، ومن الناحية الفنية فإن منصة "الايثيريوم" بذاتها تستخدم لتشغيل ما يعرف بالعقود الذكية Smart Contract، ويتطلب التبادل على هذه المنصة دفع حوافز، وهنا يأتي "الايثير" وهو العملة المتداولة ضمن هذه المنصة ويستخدم "الايثيريوم" مفهوم اثبات العمل كما في عملة "البيتكوين" لإثبات المعاملات⁴.

المطلب الثالث : تأثير العملات المشفرة على السياسة النقدية والفرق بين العملة المشفرة والعملية التقليدية.

¹ عثمان عثمانية، مرجع سابق، ص 337.

² عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2017، ص 883.

³ عائشة بوتلجة، نصيرة عابد، العملات الافتراضية، تداولها ومخاطرها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة شلف، مج 06، ع 01، 2022، ص 112.

⁴ إيهاب الأخضر، العملات المشفرة، النشأة والخصائص، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 04، ع 01، 2021، ص 80.

إن العملات المشفرة مصطلح يتأثر ويؤثر على السياسة النقدية من عدة جوانب والتفصيل فيما يلي :

الفرع الأول: تأثير العملات المشفرة على السياسة النقدية:

أ. الأثر على النقود: ستؤثر العملات المشفرة على النقود بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية التالية:

✓ العرض الكلي للنقود: على المستوى الدولي، لأنها تتيح وسائل تبادل إضافية على المستوى الدولي

إضافة للموجود في الساحة والمصدر من قبل دول العالم، والمتمثل في العملات الورقية المتداولة،

وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم العالمي¹.

✓ توليد النقود: ستؤثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة النقود

الافتراضية وآلية تبادلها (مع أنها رقمية فقط) لا تتيح إمكانية توليد النقود، لأنه يتم نقل كمية النقود

الموجودة من مالك لآخر ومن محفظة لأخرى².

✓ حجم النقود داخل الاقتصاد: حيث يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، ولأن هذه

النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود، فسينتج عنها زيادة في العرض الكلي

للنقود داخل الاقتصاد، وهي غير مأخوذة في الحسابان عند اتخاذ السياسات النقدية³.

ب. أثر ارتفاع نسبة التضخم:

تشكل العملات الرقمية المشفرة وسائل إضافية للتبادل المالي، تضاف إلى ما هو موجود من عملات

نقدية والإلكترونية معتمدة ومقبولة لدى كافة الدول، وهو ما قد يترتب عنه ارتفاع معدلات التضخم العالمي،

ومن جهة أخرى يجدر بنا التنبيه إلى أن تداول العملات الرقمية المشفرة يزيد من حجم النقود المتداولة

¹ عبد المالك تويي، منصف شرفي، مرجع سابق، ص 190.

² عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، مرجع سابق، ص 903.

³ عبد المالك تويي، منصف شرفي، مرجع سابق، ص 191.

خارج النظام المصرفي، ما يعني أن هذه النقود لن تدخل في الحقيقة ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود¹.

الفرع الثاني : الفرق بين العملات المشفرة والعملات التقليدية:

يكمن الاختلاف فيما يلي :

الجدول رقم (01) : الفرق بين العملات المشفرة والعملات التقليدية.

الخاصية	العملات المشفرة	العملات التقليدية
حق الإصدار	<ul style="list-style-type: none"> - بلا قيود وقد تكون جهات مجهولة - لا توجد دولة مالكة له - يكون الحصول عليها إما بالشراء من الغير أو بالتعدين 	تصدرها البنوك المركزية والحكومات
تقديرات القيمة	تخضع لقانون العرض والطلب ولا تمثل أي مرجعية لأي قيمة إنتاجية أو جهد	تخضع للموازن الاقتصادية التي تراعي القدرات الاقتصادية والإنتاجية والمعرفية والجهد المبذول في الإنتاج والندرة وذلك بالدولة التي تصدر تلك العملة
القدرة على التزوير أو السرقة	<ul style="list-style-type: none"> - لا يمكن تزويرها أو اختراق الحسابات والشبكة. - ولكن يمكن فقط الاحتيال للحصول على هويات المستخدمين وكلمات المرور لسرقة حساباتهم 	<ul style="list-style-type: none"> - ممكنة بسهولة عن طريق الطباعة وامتلاك تكنولوجيا طباعة العملة - قابلة للسرقة
المعاملات المالية والشراء والتداول	توجد مجموعة من المتاجر والجهات التي تقبل العملة المشفرة وتعلن عن ذلك من وقت لآخر تحت مسؤوليتها ودون مرجعية قانونية	سهولة التداول من يد ليد
مدى الحاجة	تتم المعاملات بين المحافظ الرقمية	لا توج حاجة لأي وسائط

¹ خليصة زيداني، سمية فضل، زينب طبيب، العملات الرقمية المشفرة بين أحكامها الفقهية وآثارها الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، 2021، ص 69.

	الشخصية مباشرة دون أي توسط للبنوك	لجهة وسيطة بالتداول
تتم وفق أسعار الصرف الرسمية والمعلنة وفق قواعد الصرف الدولية بين العملات وتخضع لقدرات الدولة المصدرة اقتصاديا	تخضع فقط للمضاربات والقيمة متغيرة من يوم ليوم حسب السوق	الاستبدال بالعملات الأخرى
لا توجد قدرة على تتبع	يمكن التتبع للمعاملات المالية من حساب لحساب وبلا انقطاع لنفس العملة	خاصية التتبع
كل عملة معرفة ذاتيا برقم وتاريخ اصدار فريد لا يتكرر إلا بحال كان مزورا	كل عملة معرفة بشكل فريد لا يتكرر وأجزاءها أيضا معرفة بشكل فريد	التعريف الفريد
يمكن فقدها وتلفها بسهولة	موثوقة بسبب طبيعة التكنولوجيا المستخدمة ولكن لا توجد دول تضمنها	مخاطر الفقد والتلف

المصدر: عائشة بوتلجة، مرجع سابق، ص 190.

المطلب الرابع: سلبيات و مزايا العملات المشفرة والتحديات التي تواجهها:

إن العملات المشفرة صحيح أنه لها مزايا ولكن في نفس الوقت لها عيوب ونفصل فيها كالتالي :

الفرع الأول: سلبيات ومزايا العملات المشفرة :

❖ السلبيات:

تكمن سلبيات العملة المشفرة في بعض أهم مميزاتها وخصائصها، كما قد يصاحب استخدامها بعض

المخاطر كالتالي¹:

- **سرية العملة وتشفيرها:** فالسرية و الخصوصية تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة وغير

القانونية التي تتم من خلال شبكة الانترنت، بحيث يصعب على الجهات الأمنية تتبع مصدر

العملة.

¹سومية تومي، شيماء بونعاس، إشكالية جباية العملات المشفرة (البتكوين نموذجا) -دراسة حالة بعض الدول الأنجلوساكسونية-، مجلة الابتكار والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الطارف، مج 09، ع 01، 2022، ص 408-409.

- صعوبة التعدين: بواسطة المستخدم العادي نظرًا لتعدد برامج الوصول إليها وتعدد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين.
- سعر العملة : يشكل سعر العملات الافتراضية و تقلباتها الكبيرة مشكلة كبرى للمتعاملين بها، كما أنها قد تحد من مدى انتشارها وقبولها، ومن جهة أخرى فإن السعر المتذبذب للعملة (بسبب المراهنات) يشجع المحتالين في استغلال ذلك عن طريق مواقع وهمية لتبادل العملة، حيث يقومون بمحاكاة وشن هجوم إلكتروني عليها لإحداث فزع بين المتعاملين مما يؤثر سلباً في قيمة العملة، فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة، ثم بيعها بعد أن تعود القيمة إلى الارتفاع، ما قد يتسبب بخسارة المستخدمين لأموالهم دون أن يكون لهم القدرة على الشكوى أو الاعتراض.
- القرصنة: نظرًا لأن العملة الافتراضية عملة رقمية، ومخزنة ضمن محفظة رقمية، فإنها عرضة للقرصنة والسرقة والتلاعب في حسابات مستخدميها وتعديلها عن طريق القرصنة.
- التهريب الجبائي: من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات التي تتم خفية عبر شبكة الانترنت، كما يمكن أن تتم عمليات شراء وبيع وتحقيق خسائر وهمية.
- الجهة الإشرافية: نظراً لعدم خضوع هذه العملات لمراقبة السلطات المالية أو النقدية في أية دولة، كما أنها لم تصدر من أي بنك مركزي أو مؤسسة دولية رسمية، فهي تفتقر إلى الحماية القانونية، وتعرض المتداولين لخسائر لا يمكن تعويضها.
- مخالفة القوانين: لأنها تسهل عمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال، ووسيلة تهريب الأموال إلى الخارج.

- العملات المشفرة غير صديقة للبيئة: تسبب Bitcoin، وهي العملة المشفرة الأشهر والأكبر في العالم انبعاثات هائلة ووفقا لتقدير (مركز التمويل البديل) في جامعة كامبريدج في نهاية آذار 2021 تستهلك تلك العملة حاليًا حوالي 140 تيراواط ساعة سنويًا¹.

❖ مزايا العملات المشفرة:

تتمتع العملات المشفرة بمجموعة من المزايا التي ساهمت في انتشارها بشكل واسع، وأهم هذه المزايا نذكر²:

- **سرعة تسوية المعاملات:** تعتمد العملات المشفرة على تقنية البلوكتشين أو سلسلة الثقة والتي تسمح بأداء المعاملات في وقت وجيز جدا.

- **تخفيض الرسوم:** إن التكاليف المرتبطة بغرفة المقاصة، وتقديم بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم كلها عوامل تعمل على رفع قيمة الرسوم على المعاملات التي يتحملها المستهلكون، ولكن المعاملات بالعملات الافتراضية توفر هذه الرسوم لأن التعامل يتم بشكل مباشر دون الخضوع لأي رقابة.

- **الأمان:** يتم تعدين العملات الافتراضية بالاعتماد على تقنية البلوكتشين، وتعتمد هذه التقنية هي الأخرى على تقنيات التشفير المعقدة لتأمين المعاملات المسجلة في السجل "البلوكتشين"، وهو ما يحمي المتعاملين من الاختراق أو الاحتيال كما يمكن لمتعاملين آخرين مراقبة الحالات التي يتم فيها تغيير تفاصيل الصفقة.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه استخدام العملات المشفرة:

¹ حيدر وهاب عبود العنزي، مرجع سابق، ص 78.

² عائشة بوتلجة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة؛ الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، مج 14، ع 02، 2022، ص 189.

نلخص هذه التحديات فيما يلي¹:

- الافتقار إلى السلطة المركزية والبنية التحتية الإدارية الواضحة:

تعمل منصات العملات المشفرة غالبا في بيئة تنظيمية غير واضحة، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار والافتقار إلى وضوح الوضع القانوني، ويعني غياب السيطرة المركزية على كمية وسعر العملات المشفرة أنها تخضع أساسا لديناميكيات السوق.

- عدم وجود قيمة ذاتية عادلة للعملة المشفرة:

فعلى عكس العملات التقليدية فإن العملات المشفرة لا تستند إلى أساس اقتصادي أو منافع اقتصادية من غير خصائص التعامل بها لانعدام الوساطة في التداول وعدم القدرة على الاحتيايل والتزييف والتلاعب إضافة إلى انخفاض تكلفة المعاملات وبذلك يمكن القول أنه العملات المشفرة تتعرض لمخاطر تقييم أعلى من الأصول المالية الأخرى.

- تكلفة اصدار النقود الافتراضية:

إن استخدام العملات المشفرة يزيد من التكلفة البيئية، فمن أجل المصادقة على عملية واحدة في البيتكوين، يتم تقدير استهلاك الكهرباء في ديسمبر 2017 إلى 215 كيلو واط في الساعة، وهذا ما يعادل ستة أشهر من العمل على جهاز كمبيوتر شغال ليل ونهار.

¹هاجر قرفي، عمار شلابي، العملات المشفرة بين محاذير الاستخدام وإمكانية الاعتماد في الجزائر، مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، مج 05، ع 02، 2022، ص 116.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم استعراض كل ما يتعلق بالاطار النظري لكل من السياسة النقدية حيث تبين في المبحث الأول أن السياسة النقدية هي أهم المكونات الأساسية لسياسات الاقتصادية الكلية. للوصول الى الأهداف الاقتصادية الكلية لابد من وجود تكامل و تنسيق بين تلك السياسات .

أما المبحث الثاني فقد وضحنا فيه أن العملات المشفرة بانها عبارة عن عملة تشبه العملات التي تصدرها الدول من حيث الخصائص و المزايا ولكنها رقمية تساعد في تسهيل التسوق و الشراء عبر الانترنت.

الفصل الثاني

أثر العملات الرقمية
في البنوك المركزية

تمهيد:

_ الكثير من الدول تهتم بالبحث ودراسة إمكانية إصدار عملات رقمية مركزية، بسبب الانتشار الواسع للعملات الافتراضية المشفرة التي من الممكن أن تؤثر على منظومة الاقتصادي الدولي سلبا وتفقد النقود التقليدية قيمتها. لأن العملات المشفرة غير خاضعة لسلطة نقدية كما أنها تقتصر للكثير من خصائص النقود ووظائفها ما أدى إلى اختلاف الآراء حول تداوله، مما جعل الحكومات تقوم بإصدار عملة رقمية مركزية تلبية لمتطلبات أفراد المجتمع وتوجههم نحو العملات الرقمية.

ومن هذا المنطلق، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: دراسة العملات الرقمية للبنوك المركزية (تجارب دولية)
- المبحث الثاني: اطار مقترح للدينار الجزائري الرقمي.

المبحث الأول : دراسة العملات الرقمية للبنوك المركزية (تجارب دولية).

تعتبر العملات الرقمية للبنوك المركزية في الوقت الحالي في المرحلة الافتراضية، وقد تكون العملة الرقمية للبنك المركزي هي العملة المشفرة الصحيحة في المستقبل.

المطلب الأول : مفهوم العملات الرقمية المركزية والآثار المحتملة للعملات الرقمية

المركزية على الاقتصاد.

يوجد اهتمام كبير حالياً من قبل البنوك المركزية في اطلاق العملات الرقمية المركزية ولهذه الأخيرة آثار محتملة وفيما يلي تفصيل في ذلك.

الفرع الأول: مفهوم العملات الرقمية المركزية.

تختلف هذه العملات الرقمية عن العملات الرقمية المشفرة التي يصدرها الأفراد بدون التحكم المركزي للسلطات المالية أو البنوك المركزية. تعرف هذه العملات الرقمية بالعملات الرقمية الحكومية لأنها يتم إصدارها من قبل البنوك المركزية. يشير بنك التسويات الدولية إلى العملات الرقمية كواحدة من أشكال النقود الرقمية، ولكنها تختلف عن الاحتياطات أو الأرصدة التي يحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية¹.

ويعرفها بنك التسويات الدولية بكونها شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تختلف عن الاحتياطات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية².

أيمن صالح، واقع العملات الرقمية سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، (2021) ص 17
هبة عبد المنعم، واقع و آفاق إصدار العملات الرقمية (صندوق النقد العربي المحرر) موجز سياسات، العدد 10، فبراير 2020

تشير العملات الرقمية المركزية CBDC التي تصدرها البنوك المركزية إلى نماذج العملات الرقمية التي يتحكم فيها البنك المركزي في إصدارها وحفظ قيمتها، بدون تأييد نقدي مادي. يمكن أن ينطوي إصدار البنك المركزي للعملة بهذه الطريقة على إصدار كمية محددة من العملة والسماح بتحديد معدلات الفائدة التي تحددها القوى السوقية، أو تحديد معدل فائدة ثابت للعملة والسماح للسوق بتحديد كمية المال من خلال الشراء والبيع للأصول الرقمية الحالية. يمكن إدارة العملات الرقمية التي يصدرها البنك المركزي بوصفها نمودجا مع المعاملات الرقمية التي يصدرها البنك المركزي وتتحكم فيها السلطة المركزية.¹

تشير التوقعات إلى أن العملة الرقمية التي يصدرها البنك المركزي CBDC ستتبوأ شكلا الرقمية من خلال رمز مميز يتم تخزينه في هاتف محمول، وقد تكون أيضا متوفرة في حساب يديره البنك المركزي أو البنك المتوسط مباشرة. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام تقنية سلسلة الكتل Blockchain ليس ضروريا في العملات الرقمية المركزية، على عكس العملات المشفرة غير المركزية. وتكون العملات الرقمية المصدرة عن البنوك المركزية ملزمة بقواعد وقوانين وتشريعات تضمن قبولها كوحدة شرائية ووسيلة للتبادل، وتكون عنصرا ثابتا ومبتكرا في النظام المالي. وتتمتع هذه القواعد والقوانين المتعلقة بالعملية الرقمية المركزية بالقدرة على تقييد وتقليل الأنشطة غير المشروعة التي تستخدم العملات الرقمية الأخرى للتستر تحت مظلتها. فعملية البنك المركزي الرقمية هي أداة دفع رقمية مقومة بالوحدة الوطنية، ويكون البنك المركزي هو الجهة المسؤول مباشرة عنها.²

¹ من تاريخ Katherne Stewart (2017,06 17) Digital Currency and the Future of Transacting
05 2021,11 RAND:

<https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE254/RANDPE254z1.arabic.pdf>

²Report to the G20 (2021). Central bank digital currencies Bank for International Settlements.

الفرع الثاني : الآثار المحتملة للعملات الرقمية المركزية على الاقتصاد.

من المتوقع أن يكون لإصدار العملات الرقمية المركزية تأثيرات كبيرة على مختلف قطاعات الاقتصاد، ومن بين التوقعات الرئيسية المتعلقة بهذه الظاهرة، يمكن ذكر:

✓ هناك توقعات بأن إصدار العملة الرقمية كوسيلة جديدة للدفع قد لا يؤدي إلى استبدال النقد بشكل

كامل، ولكن من خلال منافسة شديدة ونشاط مستخدمي الدفع، فإنه يمكن تحقيق فعالية تكلفة

أعلى للعمليات الرقمية مقارنة بالعملات النقدية والشيكات.¹

✓ لدى مجموعة العشرين تصور للعملات الرقمية المركزية الصادرة عن البنوك المركزية، حيث توفر

خدمات الدفع للأفراد والاقتصاديات بواجهة واسعة وفعالة، وتدعم النمو الاقتصادي والتجارة

الدولية والتنمية المستدامة.²

✓ تعزيز الشمول المالي وتسهيل التبادلات الاقتصادية وتقديم السياسة النقدية، بالإضافة إلى تنظيم

حركة الاموال والرقابة على منظومة الدفع الرقمية المتنامية باستمرار.

✓ يعتبر بعض الاقتصاديين أن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك التجارية لديها مزايا حكومية

تتعلق بقدرتها على التحكم في معاملات العملات الرقمية ومنع انتشار العملات المشفرة غير

المراقبة، وذلك من خلال تتبع الحوادث الالكترونية وتدفعات العملات بسرعة وفعالية ورفع مستوى

المنافسة لمنظومة الدفع.

✓ قد تساهم العملات الرقمية المركزية للبنوك المركزية في دعمالاقتصاد الكلي، وتوفير بيانات

موثوقة حول استجابة السياسات وتوجهات الاقتصاد.³

¹ على عشري محمد، العملة الرقمية للبنوك المركزية وآثارها المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة ، عين شمس مصر العدد ، 09، 2020، ص13

²Report to the G20; Central bank digital currencies; Bank for International Settlement (2021).

³علي محمد الخوري، مرجع سبق ذكره، ص95.

✓ يمكن أن يساعد توفير وسائل الدفع الرقمية على تعزيز التعايش الاقتصادي السلس وتحقيق الاستقرار في أوقات الأزمة.

المطلب الثاني: نماذج دولية وتجارب دول عربية عن العملة الرقمية المركزية

ويتم التفصيل كل على حدى:

الفرع الأول : نماذج دولية عن العملة الرقمية المركزية

هناك عدد هام من الدول التي دخلت في مضمار إصدار العملات الرقمية القانونية من أجل حماية اقتصادها من مخاطر العملات الرقمية المشفرة نذكر منها ¹:

❖ العملة الرقمية الصينية "اليوان الرقمي" : بدأ البنك المركزي الصيني منذ العام 2014 دراسة

حول إصدار عملة رقمية من خلال عمليات البحث والاختبار التي دامت خمس سنوات .لتبشر

تجربتها الأولى في 2020 ثم الثانية عام 2021 في مجال العملات الرقمية المركزية

واليوان الرقمي هو عملة مدعومة بالأصول التي يتم إيداعها بواسطة البنوك التجارية في البنك

المركزي الصيني، وهي مصممة خصيصا لمدفوعات التجزئة والتداول بينالأفراد بهدف دعم نظام

الدفع الرقمي، واحتلت الصين دورا رياديا غير مسبوق في سباق العملات الرقمية للبنوك

المركزية، ومع بداية 2021 أطلقت الصين عملتها الرقمية الصادرة عنالبنك المركزي بتوزيع 20

مليون يوان رقمي ما يعادل (3مليون دولار) على مئة ألف (100000) من سكان مدينة

Shenzhen، وسيتمكن حاملي هذه العملة من استخدامها في المدفوعات الالكترونية في

3500 منفذ للبيع بالتجزئة منها محطات الوقود، المتاجر والفنادق... وغيرها.

¹بوثلجة عائشة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 14 العدد 02، 2022، ص195، 196

❖ **العملة الرقمية السويدية:** من التجارب البارزة في مجال العملات الرقمية تجربة البنك المركزي

السويدي، والذي بدأ دراسته عام 2017 حول جدوى إصدار عملته الرقمية مدفوعاً بظهور

مؤشرات قوية عن انخفاض استخدام البيتكوين في أجزاء كبيرة في المجتمع السويدي، وما يتبع

ذلك من مشاكل محتملة نتيجة تهميش النقد.¹

وفي نوفمبر 2020 أعلن البنك المركزي السويدي عن إطلاق برنامج اختبار لمدة عام لعملته

الرقمية "الكرونا الإلكترونية"، مستخدماً دفترًا لأستاذ الموزع، بهدف تعريف أفراد المجتمع بكيفية

استخدام الكرونا الرقمية، وتعمل بيئة الاختبار على مستويين:

■ **المستوى الأول:** يقوم البنك المركزي السويدي بإصدار كرونا إلكترونية للمشاركين في شبكة

هذه العملة (مثل البنوك مقابل الاحتفاظ باحتياطات لدى البنك المركزي بنفس المقدار)

■ **المستوى الثاني:** سيقوم المشاركون بتوزيع الكرونا الإلكترونية للمستخدمين النهائيين للتعامل

معها بواسطة تطبيق ذكي لمحافظ رقمية مثبتة على الهواتف المحمولة أو على أجهزة التسجيل

الإلكترونية الخاصة بالتاجر.

❖ **عملة اليورو الرقمية:** أعلن البنك المركزي الأوروبي عن اختبار لعملته الرقمية الخاصة بمنطقة

اليورو، على أن تتم عملية إصدار اليورو الرقمي مع بداية العام 2025، وهذه العملة الرقمية ما

هي إلا نسخة إلكترونية رسمية عن أوراق اليورو النقدية يكفلها البنك المركزي الأوروبي، ولكن

الاختلاف الجوهرى بينهما يكمن في أنه يمكن الإيداع المباشر للأموال لدى البنك المركزي

الأوروبي، والاحتفاظ بعملة اليورو الرقمية في محافظ رقمية خارج المنظومة المصرفية،

واستخدامها في المدفوعات الإلكترونية، ومن المتوقع أن يتخذ البنك المركزي الأوروبي قراره قبل

¹ بوتلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 196.

نهاية عام 2021 حول ما إذا سيطلق المشروع في ظل المخاوف المحيطة ومدى تأثير العملة الرقمية على السياسات النقدية والتجارية لدول منطقة اليورو.

❖ عملة ليتوانيا الرقمية "ليبيكوين":

تعد عملة ليتوانيا الرقمية التي أعلن عنها في 2018 ودخلت في المرحلة التجريبية 2020 أول عملة مدعومة من الحكومة في منطقة اليورو في أوروبا وتعد هذه العملة التي تسمى بالليبيكوين جزءا من مشروع اختبار العملات الرقمية المدعومة من الدولة والمعتمدة على تقنية البلوك تشين الخاصة، وسيتم استبدال العملة لبيكوين مباشرة مع البنك المركزي.¹

الفرع الثاني: تجارب دول عربية في مجال العملات الرقمية المركزية

صحيح أن العديد من الدول العربية مازالت ترفض العملات الرقمية المشفرة ولا تعتبرها عملة قانونية للتعاملات الداخلية في الاقتصاد. ومع ذلك، هناك مجموعة من الدول قامت بدراسة وبحث إمكانية إصدار عملة رقمية مركزية، ومن بين هذه الدول:

1. العملة الرقمية المركزية في الإمارات العربية المتحدة: تعتبر الإمارات رائدة في المستوى

العربي في مجال التكنولوجيا البلوكشين والمعاملات الرقمية. قد كانت السباق في تبني تقنية سلسلة الكتلة للاستفادة من العملات الرقمية المشفرة بشكل خاص. وقد أعلنت حكومة دبي في عام 2017 عن مبادرة إصدار عملة قانونية رقمية باسم "كاش إم".

2. الدينار الرقمي التونسي: تقوم بدراسة إمكانية إصدار الدينار الرقمي التونسي، وذلك من خلال

تشكيل فريق عمل يضم مؤسسات تقنية بحثية متقدمة بالاستعانة بالبنك المركزي. يعتبر الدينار الرقمي التونسي عملة رقمية مبتكرة يتم إصدارها باستخدام تقنية البلوكشين. سيتم تداول الدينار

¹ د. علي محمد الخوري، مرجع سبق ذكره، ص118.

الرقمي من خلال محافظ رقمية للمواطنين على الشبكة العنكبوتية، ويتم وضع شروط قانونية من قبل اللجنة المختصة في ذلك. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي في تونس وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني. يجب أن يتم فصل العملة الرقمية عن العملة الوطنية الرسمية، ويتم تنظيم التعاملات الرقمية عن طريق النظام المصرفي ومؤسسات الدفع. مع ذلك، يجب الإشارة إلى أن الدينار الرقمي التونسي لا يزال مشروعاً قيد الدراسة ولم يتم اتخاذ قرار رسمي بإصداره حتى الآن.¹

3. العملات الرقمية المركزية المصرية : تعمل مصر على دراسة إمكانية إصدار العملة الرقمية المركزية المقابلة للجنيه المصري. يهدف هذا الإجراء إلى تقليص تداول النقد الورقي وتعزيز الدفع الإلكتروني في البلاد. تشمل الدراسة تحليل احتياجات السوق المحلية للعملة الرقمية المركزية، بالإضافة إلى وضع معايير تقنية وتنظيمية وقانونية لتنفيذها .

مصر قد أقرت مشروع قانون البنك المركزي والنظام المالي لعام 2020 والذي سيمكن البنك المركزي من وضع قواعد لتنظيم إصدار وتداول والتعامل بالعملات الرقمية والنقود الإلكترونية.² ما زالت هذه المبادرة قيد الدراسة ولم يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن إصدار العملة الرقمية المركزية المصرية حتى الآن.

4. مشروع عابر بين الإمارات والسعودية: دخلت الإمارات في اتفاقية مع السعودية من خلال مشروع عابر في عام 2019 والذي يهدف إلى إنشاء عملة رقمية عربية ربما تحمل اسم "عابر". ويتم تنظيم العملة ضمن شبكة رقمية مشتركة لتسهيل البدائل التجارية بين البلدين وتسوية المعاملات البنكية بشكل إلكتروني. يتم تداول العملة وفقاً لتقنية البلوكشين، وشارك في المشروع ستة بنوك، ثلاثة من كل بلد.

¹أيمن صالح، مرجع سابق، ص 24.
²د.علي محمد الخوري، مرجع سبق ذكره، ص 133.

تحدد التقرير النهائي لمشروع "عابر" مراحل تطبيقه المستقبلية كالتالي¹ :

• المرحلة الأولى: استخدام العملة الرقمية من خلال تقنية سلسلة الكتلة لتسوية المدفوعات بين

البنوك المركزية في الإمارات والسعودية.

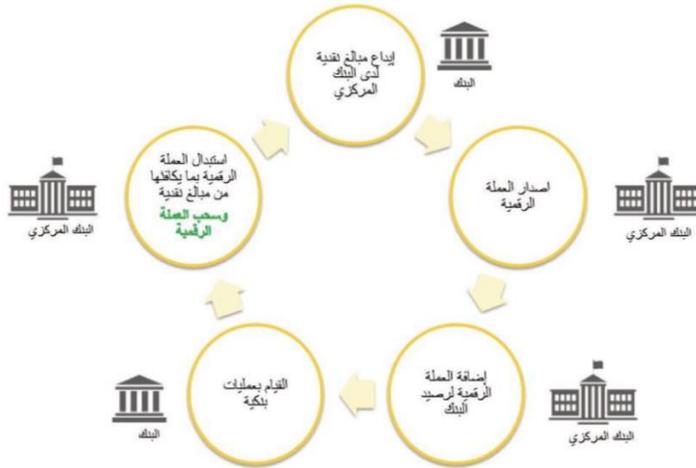
• المرحلة الثانية: استخدامها لتسوية المعاملات بين البنوك المركزية والبنوك التجارية الوطنية في

كل دولة.

• المرحلة الثالثة: استخدام العملة الرقمية في تسوية المدفوعات البنينة بين البنوك في كلا

الدولتين.

الشكل (02): نموذج مشروع عابر لإصدار عملة رقمية مشتركة بين الإمارات والسعودية:



المصدر: بوثلجة عائشة ، مرجع سابق ذكره ص196

4_2 الأهداف الرئيسية لمشروع عابر :يهدف مشروع عابر إلىتحقيق الأهداف التالية:²

-دراسة إمكانية تقنيات السجلات الموزعة وتجربتها، وفهمها بشكل أكبر وتحليل مدى جاهزيتها.

- إيجاد حلول بديلة للدفع عبرالحدود باستخدام تقنيات السجلات الموزعة، للتغلب على التحديات

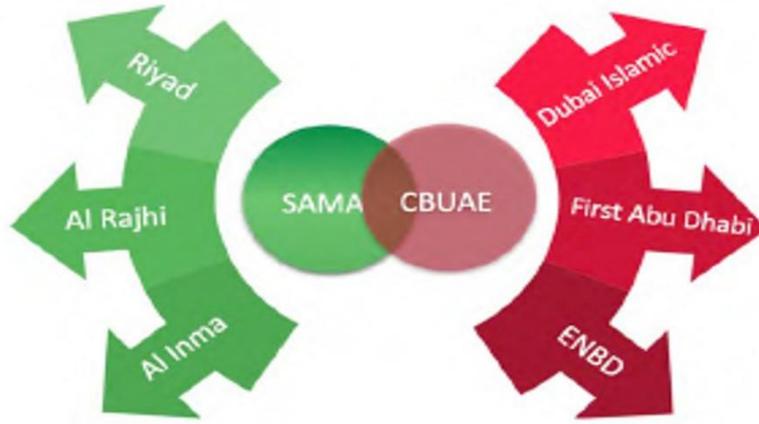
المرتبطة بآليات الدفع الحالية عبر الحدودبين البنوك.

¹ هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص08.

² بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص196.

- دراسة فكرة الإصدار الثنائي للعملة الرقمية من قبل البنكين المركزيين وتجربتها.
 - إجراء مقارنات معيارية بين نتائج مشروع عابر ونتائج مشاريع البنوك المركزية الأخرى.
- ويقوم المشروع على مشاركة البنك المركزي للدولتين، وستة بنوك تجارية ، ثلاثة من كل دولة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل(03): البنوك المشاركة في مشروع عابر



المصدر: بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره ص196.

- بهذه التشكيلة ثلاث حالات استخدام رئيسية، وهي على النحو التالي:¹
- حالة الاستخدام الأولى : المدفوعات عبر الحدود بين البنوك المركزية .
 - حالة الاستخدام الثانية: المدفوعات المحلية بين البنوك التجارية في كل بلد على حدة .
 - حالة الاستخدام الثالثة: المدفوعات عبر الحدود بين البنوك التجارية.

بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره ، ص197.

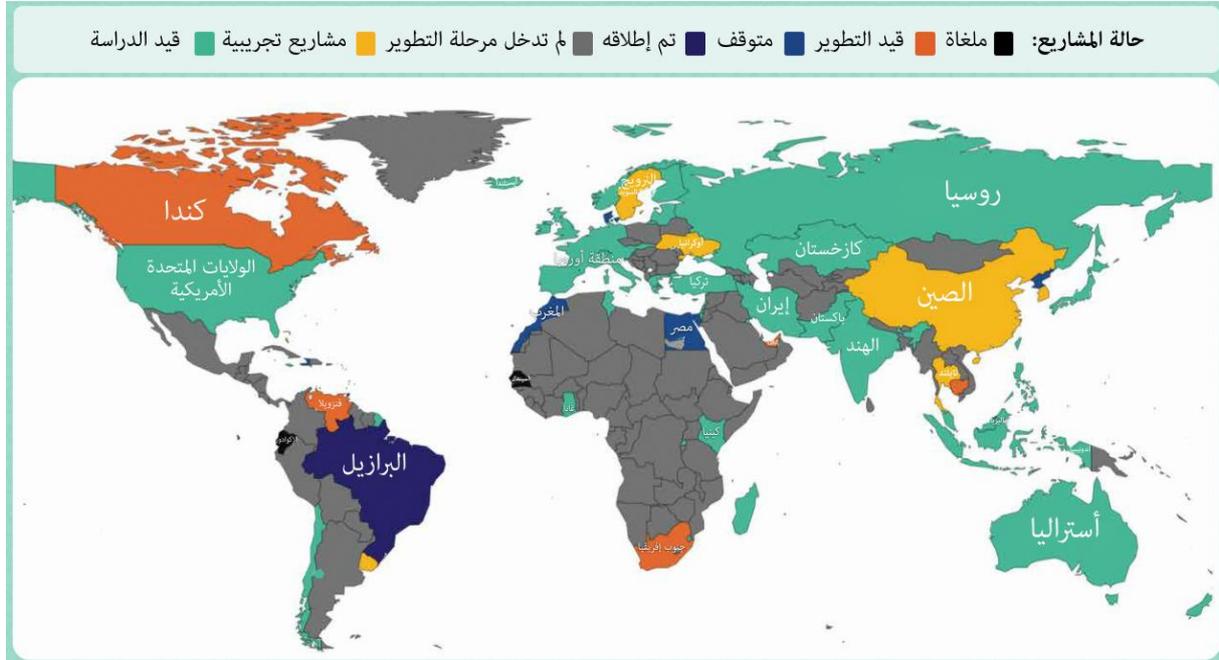
تتمثل رؤية المشروع في إنشاء عملة رقمية مركزية يمكن استخدامها لتسوية المدفوعات عبر الحدود بين البنوك التجارية المعنية، وهي أداة يمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص لدول الخليج العربية نظرا لما تشهده هذه الدول من حركة تجارية نشطة وتنقل المواطنين المقيمين بينهما، وكذلك حل مشكل انخفاض الكفاءة وأنظمة الدفع¹.

المطلب الثالث: الإقبال العالمي على إصدار العملات الرقمية المركزية:

وفقا لدراسة أجراها بن التسويات الدولية على 65 بنكا مركزيا، تبين أن 85% من هذه البنوك قد بدأت في دراسة مشروع إصدار عملتها الرقمية، و 10% من البنوك المركزية قد بدأت في تجربة مشاريعها عمليا. كما هناك تبادل مستمر بين البنوك المركزية الدولية فيما يتعلق بمستوى التقدم والخبرات المشتركة في إصدار العملات الرقمية.

¹بوتلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص197.

الشكل (04): خريطة العملة الرقمية للبنك المركزي



المصدر: د.محمد الخوري، المدفوعات الالكترونية والعملات الرقمية، مجلة الدفاع الوطني بدولة الامارات العربية، الطبعة الأولى، العدد الثامن، سنة 2021، ص128،129.

المطلب الرابع: المواقف الحكومية من العملات المشفرة

بالتحالف مع بنك التسويات الدولية ، شرعت 7 بنوك مركزية عالمية تشمل المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ، وبنك إنجلترا ، والبنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني السويسري وبنك اليابان المركزي ، في

تحديد مواصفات العملة الرقمية الصادرة من البنوك المركزية.¹

إجمالاً، بدأت الكثير من دول العالم في وضع لوائح تنظيمية للعملات المشفرة بغرض اتاحتها في أساقها

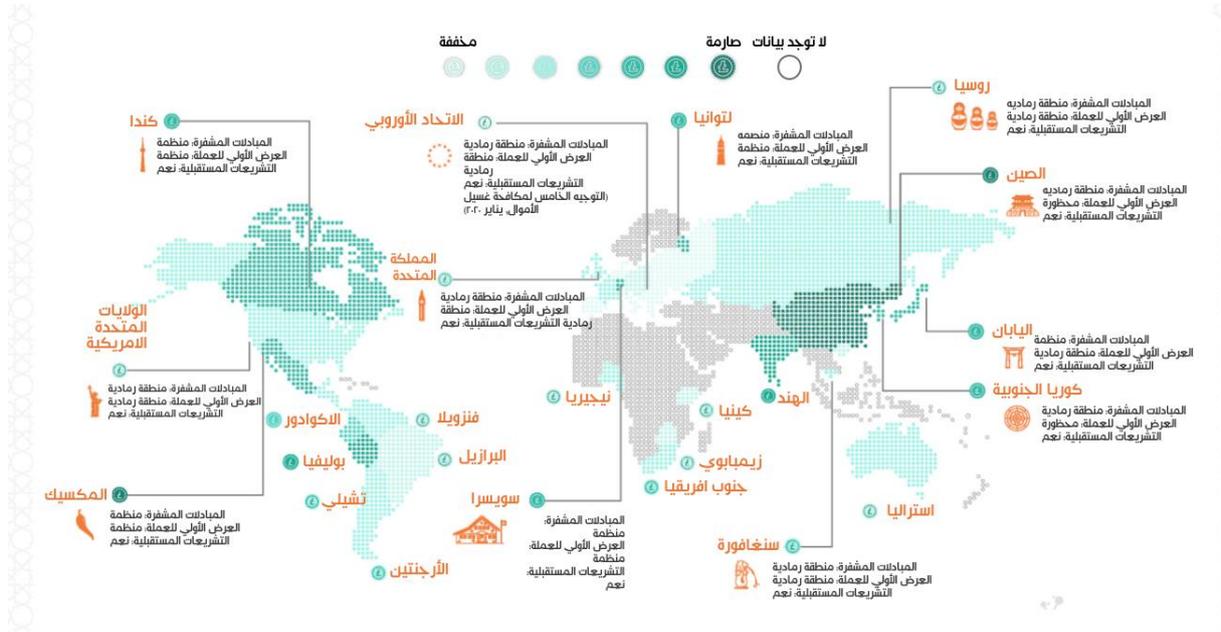
المالية. وتتص هذه اللوائح على إرشادات وتدابير لضمان توثيق المعاملات المالية وربطها بالهويات

الرسمية للمتعاملين بها من الأفراد والمؤسسات.

¹ د. علي محمد الخوري، مرجع سبق ذكره، ص134.

وتظهر في الخريطة الموائية الملامح العامة لهذه اللوائح والتي تختلف في درجة صرامتها من دولة لأخرى.

الشكل (05) : الملامح العامة للوائح لمجموعة من الدول



المصدر: د. علي محمد الخوري، المدفوعات الالكترونية والعملات الرقمية، مجلة الدفاع الوطني بدولة الامارات العربية، الطبعة الأولى، العدد الثامن، سنة 2021، ص 137

من الملاحظ بأن المواقف الحكومية باتت تتغير تجاه العملات المشفرة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث بدأت كثير من الدول باعتبار العملات الرقمية المشفرة عملة مقبولة كسلعة يمكن بيعها وشرائها إن كانت في نطاقات محددة.

ومع ذلك ، فإنه يكاد هناك اتفاق عام بين الحكومات على أن العملات المشفرة قد تؤدي إلى طبيعة عملها اللامركزية. ونجد هنا بأن دول مثل الصين و روسيا وكولومبيا قامت بحظر استخدام العملات المشفرة أو حتى الاستثمار فيها.

المبحث الثاني : اطار مقترح للدينار الجزائري الرقمي.

من خلال ما سيتم عرضه لاحقا هناك تفصيل عن الدينار الرقمي الجزائري.

المطلب الأول : مفهوم الدينار الرقمي الجزائري و فائدته.

إن الجزائر من بين الدول التي صنعت عملة مشفرة رقمية وفيما يلي تفصيل في ذلك.

الفرع الأول : تعريف عملة الدينار الرقمي الجزائري.

تشبه العملات المشفرة ،مثل : البتكوين و الإيثريوم في كونها عملة غير مادية يتم تبادلها بشكل رقمي فقط من دون الحاجة إلى استعمال السيولة النقدية في شكلها التقليدي المتمثل في الأوراق والقطع المعدنية. لكنها ليست عملات افتراضية مثل البتكوين.

وتشبه العملات التقليدية في كونها عملات رسمية تصدرها البنوك المركزية للدول بحيث تحمل نفس القيمة والقدرة الشرائية التي تحملها العملة المادية لكن لا وجود مادي لها مثل العملة المادية.

بمعنى أنه يمكنك مبادلة الدينار الرقمي الجزائري إلكترونيا بأي خدمة أو سلعة كأن تشحن رصيدك الهاتفي أو تدفع فاتورة الكهرباء لكن لا يمكنك الاحتفاظ بها في جيبك لأنها نقود رقمية ببساطة وليست نقود مادية.

الشكل (06): صورة تمثل عملة الدينار الرقمي الجزائري.



المصدر: <https://www.aljazairalyoum.dz/dinaralgrien/>

الفرع الثاني: فائدة عملة الدينار الرقمي الجزائري.

تجنب المشكلات المرتبطة بالاعتماد على السيولة النقدية في المبادلات التجارية بين الافراد والشركات والجهات الحكومية. فالدينار الرقمي لا يحتاج شاحنات محروسة تنقله من البنك المركزي إلى خزائن البنوك ومراكز البريد ولو أنه يتطلب مستوى آخر من الحماية والأمان.

ومن المستبعد أيضا أن تحدث أزمات في توفر السيولة عندما يتعلق الأمر بتبادل الأموال في شكلها الرقمي لأن العملة النقدية قد يحدث أن تسحب من البنوك والمراكز البريدية بشكل كثيف ومفاجئ في مناسبات معينة إلى درجة أن يؤدي ذلك إلى وقوع نقص في السيولة على مستوى بعض الأماكن أما العملة الرقمية فهي متوفرة على الدوام لأنها نقود رقمية ببساطة.

المطلب الثاني: مشروع الدينار الرقمي الجزائري، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ

الفرع الأول : مشروع الدينار الرقمي الجزائري.

يهدف مشروع الدينار الرقمي الجزائري الذي يصدره البنك المركزي إلى تحقيق رؤية عملية لمواجهة مخاطر وتهديدات العملات الرقمية الخاصة ،و الاستفادة من الفرص الواعدة التي توفرها تقنية البلوك

تشين. يستند هذا التصور إلى دراسة ميدانية سابقة أجريت لاستكشاف استعداد الجزائريين لاعتماد العملات الافتراضية كبديل عن النقد التقليدي، واستخدم نموذج تقبل التكنولوجيا في هذه الدراسة. تضمنت الدراسة عينة من 322 شخصاً يشملون الطالب الجامعيين ومستخدمي الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. تم استخدام النمذجة بالمعادلات البنائية لاستكشاف نيات العينة المدروسة، وأظهرت الدراسة النتائج التالية¹:

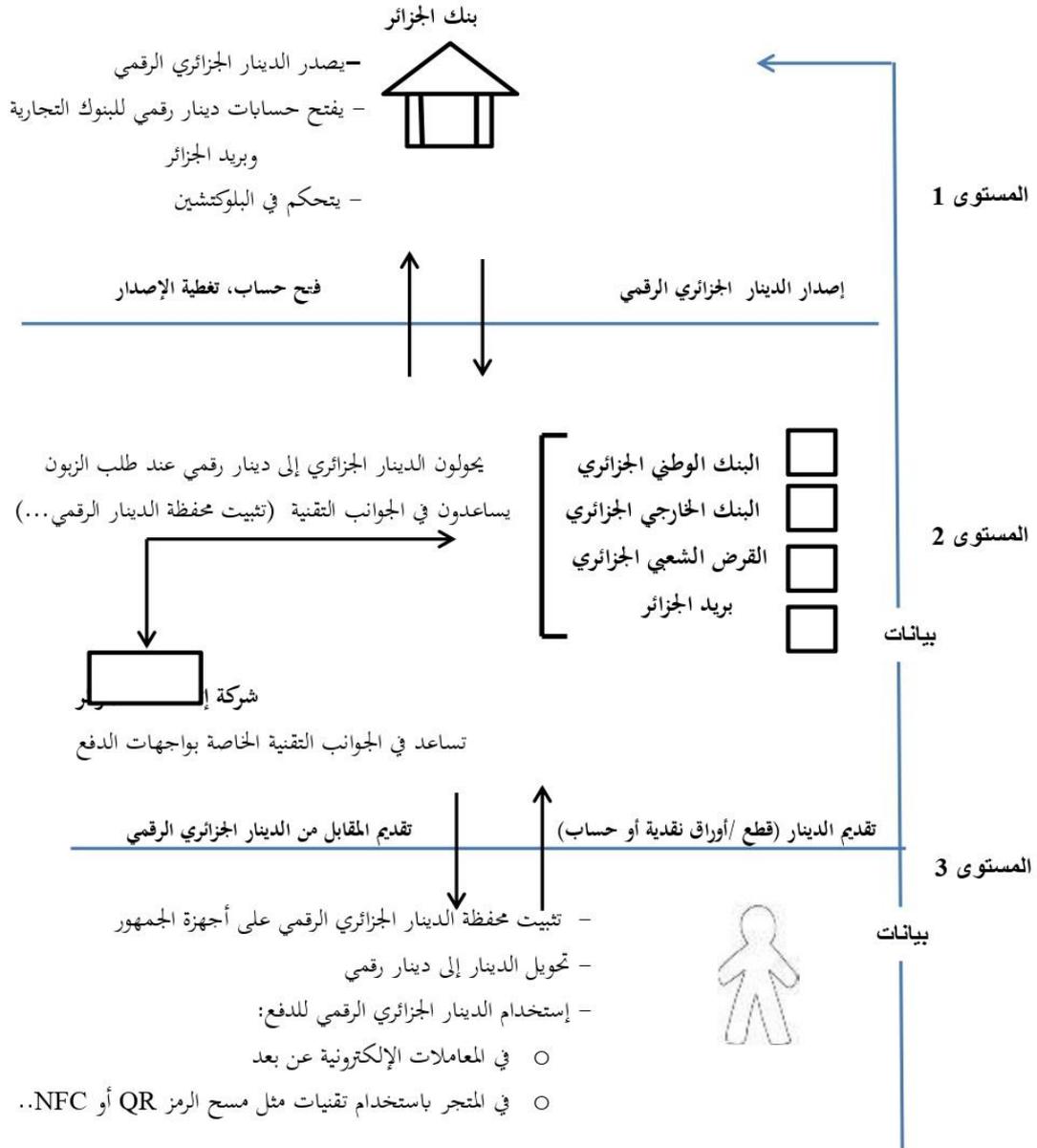
- يتم تحديد قبول العملات الافتراضية كبديل للنظام النقدي الحالي في الجزائر بناءً على ثلاثة متغيرات رئيسية وهي سهولة استخدام العملات الافتراضية المدركة، والخصائص المدركة للنظام النقدي الحالي، والاستنتاج الإيجابي حول مستخدمي العملات الافتراضية الحاليين.

- يندرج ظهور العملات الافتراضية في سياق التطور الطبيعي للمجتمعات، وبالتالي فإنه من غير المجدي تضييع الوقت والجهد في محاولة مقاومتها ومنعها. بدلاً من ذلك، يجب توجيه الجهود نحو دراسة العوامل والمحددات التي تدفع الأفراد لاعتماد هذا النوع من العملات. وهذا يساعد على تحديد سياسة الدولة في التعامل مع هذه الظاهرة.

- ينبغي على الهيئات الرسمية في الجزائر عموماً وعلى البنك المركزي خصوصاً تغيير نهجها الحالي المبني على المنع القانوني والتحذير من المخاطر، إلى نهج يستند إلى دراسة موضوعية للظاهرة والنظر في إمكانية اعتمادها وتنظيمها على غرار العديد من الدول الأخرى التي قامت بمشاريع لتحويل عملاتها الرسمية باستخدام تقنية البلوك تشين، مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد النقدي الأوروبي.

¹الخضر زيدان. (2020) تحليل المخاطر المرتبطة بتطوير واستخدام العملات الافتراضية، تقدير خطر القبول العام باستخدام نموذج تقبل التكنولوجيا. تأليف أطروحة دكتوراه الجزائر.

الشكل (07): نموذج لإصدار الدينار الرقمي الجزائري.



المصدر: عثمانية عثمان، مرجع سبق ذكره، ص66

الفرع الثاني: المكاسب المحتملة من تنفيذ مشروع الدينار الرقمي المركزي.

يمكن طرح البنك المركزي لعملة رقمية مستندة إلى تقنية البلوك تشين من تحقيق مجموعة من المزايا بعضها مفاهيمية بدرجة كبيرة كتعزيز الشمول المالي والأخرى تقنية مثل انخفاض تكاليف ورسوم المعاملات المالية، سرعة التحويلات المالية بالإضافة إلى الحد من مخاطر استخدام عملات رقمية خاصة لا تخضع لرقابة السلطات النقدية المركزية، يمكن أن تشمل هذه المكاسب على ما يلي:¹

1. انخفاض تكاليف التحويلات.
2. وقت معالجة المعاملات.
3. اليقين في المدفوعات الواردة.
4. تعزيز الشمول المالي.
5. تعزيز المنافسة والأسواق المفتوحة.
6. ظهور نماذج جديدة للأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي.
7. توسيع نطاق التغطية.
8. إدارة مرنة لمعلومات العملاء.
9. طرح بديل لمواجهة مخاطر العملات الافتراضية الخاصة.

الفرع الثالث: سيناريوهات تنفيذ مشروع العملات الرقمية للبنوك المركزية

تحدد سيناريوهات تجسيد مشروع الدينار الرقمي المركزي وفقا لنوع العملة الرقمية المراد تنفيذها وكذا نوع تقنية البلوك تشين المعتمدة بحيث بإمكاننا في هذا السياق أن نعرض أربع سيناريوهات ممكنة:²

¹د. فرجي محمد، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ، مجلة المدير، سنة 2021، ص231.
²د. فرجي محمد، مرجع سبق ذكره، ص238.

✓ المدفوعات الغير المباشرة للتجزئة باستخدام العملات الرقمية المركزية:

في هذه الحالة لا تكون هناك علاقة مباشرة بين الأشخاص والتجار وإنما يعتمد البنك المركزي على وسطاء من البنوك التجارية للتحقق من المعاملات وتنفيذها بينما تقع عليه مسؤولية تسوية الحسابات النهائية.

✓ المدفوعات المباشرة للتجزئة باستخدام العملات الرقمية المركزية:

في هذه الحالة يتم اجراء التحويلات من الدافع إلى المستفيد باستخدام حساباتهم الخاصة المفتوحة لدى البنك المركزي دون اللجوء إلى وساطة البنوك التجارية حيث يتحمل البنك المركزي مسؤولية التحقق من سلامة المعاملات والتحويلات بالإضافة على دوره في تسوية الحسابات.

✓ العملات المركزية لمدفوعات الجملة المحلية:

في هذه الحالة يسمح بتداول العملة الرقمية المركزية داخل نطاق السلطة القانونية للبنك المركزي ولا يسمح باستخدامها لإجراء المدفوعات العابرة للحدود ، يتم ذلك باستخدام أرضية رقمية محلية تتيح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية والاقتصادية بفتح حسابات رقمية واستخدامها لتسوية المدفوعات والتحويلات المالية المحلية.

✓ العملات الرقمية المركزية لمدفوعات الجملة العابرة للحدود:

بالرغم من أن معظم مشاريع العملات الرقمية الحالية تركز على المدفوعات المحلية إلا أن هناك منافسة بين كبريات الدول كالصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وروسيا لطرح عملات رقمية عابرة للحدود في اطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بهدف دعم

وتشجيع التجارة البينية وتقليص التبعية للدولار لتسوية المعاملات الدولية ، و الإفلات من العقوبات والقيود التجارية والمالية.

المطلب الثالث: تأثير اصدار الدينار الرقمي من قبل البنك المركزي الجزائري.

في شهر ديسمبر من سنة 2022 أكد الوزير الأول الجزائري بالجزائر العاصمة سعى بنك الجزائر لاعتماد عملة رقمية وطنية تحت مسمى "الدينار الرقمي الجزائري"¹ وذلك في إطار رقمنة المدفوعات، وأوضح السيد بن عبد الرحمان في كلمة ألقاها خلال افتتاح أشغال الندوة حول التحديات المستقبلية للبنوك المركزية والتي ينظمها بنك الجزائر بمناسبة الذكرى 60 لتأسيسه، أنه "من بين أهم الورشات المفتوحة أمام بنك الجزائر، يجدر ذكر ورشة رقمنة المدفوعات، والسعي إلى اعتماد الشكل الرقمي للعملة النقدية التي سيتولى تطويرها و إصدارها وتسييرها ومراقبتها، تحت مسمى الدينار الرقمي الجزائري والذي سيشكل في نهاية المطاف دعما للشكل المادي للعملة النقدية، وفي هذا السياق لفت إلى أنه في ظل الأعمال الرقمية وستزداد الحاجة بلا شك إلى تعزيز الأمن ومراقبة أنظمة الدفع، وهي قضايا جديدة يعكف بنك الجزائر على التكفل بها.

والدينار الرقمي الجزائري كعملة رقمية للبنك المركزي له إيجابيات عدة يمكن أن تشتمل هذه الإيجابيات على ما يلي :

- طرح بديل لمواجهة مخاطر العملات الافتراضية الخاصة.
- انخفاض تكاليف التحويلات.
- سرعة معالجة المعاملات.
- اليقين في المدفوعات الواردة.

¹جمال ملكي، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعاليات ومستقبل السياسات النقدية (دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري)، مجلة دولية محكمة، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص774

- تعزيز الشمول المالي.
- تعزيز المنافسة والأسواق المفتوحة والحرّة.
- ظهور نماذج جديدة للأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي.

وتتمثل أبرز أولويات البنوك المركزية الدولية من إصدار العملات الرقمية في الاقتصادات المتقدمة في تطوير أنظمة المدفوعات.

وبالرغم من أن معظم مشاريع العملات الرقمية الحالية تركز على المدفوعات المحلية إلا أن هناك منافسة بين كبريات الدول كالصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وروسيا ل طرح عملات رقمية عابرة للحدود في اطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بهدف دعم وتشجيع التجارة وتقليص التبعية للدولار لتسوية المعاملات الدولية، والافلات من العقوبات والقيود التجارية والمالية والدولية.

المطلب الرابع : واقع بنك الجزائر في اصدار الدينار الرقمي.

بالنظر إلى واقع الدفع في الجزائر أين تسيطر المعاملات النقدية على مختلف العمليات التجارية والمالية في الجزائر، من خلال قنوات غير رسمية وغير خاضعة لرقابة الدولة، ورغم العديد من المبادرات التي قامت بها الدولة لزيادة الدمج المالي ورفع مستوى الاستفاد من الخدمات البنكية عبر اعتماد أنظمة دفع الكترونية سنة 2006 وتبني مشروع الدفع عبر الانترنت سنة 2016، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها.¹ وانطلاقا من قيام بعض البنوك المركزية في العالم بالسماح بتداول العملات الافتراضية، نستشرف أن العملات الرقمية ستستعمل خلال السنوات القادمة كبديل أو بالموازاة مع العملات الحالية، وسيفض على الدول أن تتحو هذا المنحنى لمواكبة التطور التكنولوجي في هذا المجال، لذلك يمكن

¹دحية رباب و د.ديدي عبد المجيد، تطور وسائل الدفع الافتراضية: نحو عملات رقمية للبنوك المركزية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، جامعة الجزائر، 2021، ص155، 154.

للجزائر أن تخوض هذه التجربة بمحددات وقواعد مضبوطة من خلال قيام بنك الجزائر بتبني طرح عملة رقمية جزائرية يتم التعامل بها في فضاء الأنترنيت، وتبادلها بالعملات الرقمية الأخرى على أن يتم الحصول عليها من قبل جهة مركزية (بنك الجزائر، البنوك التجارية أو حتى متعاملي الاتصالات) وكما تم الإشارة إليه سابقا في التجربة الصينية مع عملتها الجديدة.

انطلاقا مما سبق، يمكن للجزائر النظر إلى خصوصية اقتصادها، وإلى حجم النقود المتداولة خارج الأطر البنكية أن تسمح للنقود الرقمية بخلق منظومة جديدة تتعامل بالنقد الافتراضي، وتساهم في تطوير الوعي المصرفي لدى عامة الجمهور وخلق ثقافة جديدة تحضيرا لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي في هذا المجال، ويمكن لهذه العملة أن تتطور وتصبح مصدر دخل إذا تمتعت بالقوة الكافية في الأسواق العالمية. كما تساهم في تطوير وازدهار التجارة الإلكترونية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من إعطاء نظرة عامة حول العملات الرقمية للبنوك المركزية، فقد أصبح نموها مؤشرا على تقليص استخدام العملات التقليدية واقتصارها على كونها أداة سداد فقط لقيمة هذه العملات الرقمية، مما قد يقلص دور البنوك المركزية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية باطلاق العملات الرقمية والتي تختلف عن العملات الرقمية الصادرة عن القطاع الخاص، التي لا تخضع في إصدارها أو ادارتها للبنوك المركزية.

ويعتبر تجسيد مشروع الدينار الرقمي من طرف البنك المركزي الجزائري ضرورة ملحة تفرضها التحولات الرقمية العالمية.

خاتمة

يتبين من خلال ما سبق ذكره والبحث فيه أن السياسة النقدية تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية وهي حساسة جدا للتغيرات النقدية فرغم استقلالية البنوك المركزية في تسييرها إلا أن مشاركة أطراف أخرى للبنك المركزي في عملية اصدار النقود يمكن أن يقلل من تحكمها، فاصدار عملات صادرة عن جهات خاصة تنافس النقد الصادر عن البنوك المركزية، مما دفع بهذه الأخيرة التفكير في إصدار عملات رقمية خاصة بها، أطلق عليها ما يسمى بالعملات الرقمية للبنوك المركزية.

وقد عملت الكثير من دول العالم في بحث إصدار عملاتها الرقمية الخاصة، بعضها لا يزال في مرحلة البحث والاستكشاف، والبعض الآخر في مرحلة متقدمة من تجريب تلك عملاتها الرقمية على نطاق ضيق مثل: الصين. والعض الآخر أصدر حقيقة النسخة الرقمية من عملته الوطنية.

فالوقت الحالي لهذا النوع من العملات يتطلب على الأقل من الدول القيام بأبحاث متقدمة لإمكانية إصدار عملة رقمية خاصة بهم مثل: تونس والامارات العربية المتحدة.

يعتبر تجسيد مشروع الدينار الرقمي من طرف البنك المركزي الجزائري ضرورة ملحة تفرضها التحولات الرقمية العالمية، حيث تم تقديم نموذجا مقترحا يمكن أن يكون عليه الدينار الجزائري الرقمي، بطريقة يكون فيها متناسبا مع النظام المالي والمصرفي الوطني، وبما يخدم محيط المدفوعات الوطنية، ويشكل مرحلة مهمة وركيزة في تعزيز مكانة الاقتصاد الرقمي على المستوى الوطني.

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى:

1. اختبار الفرضيات:

- ✓ العملات الرقمية المشفرة هي نوع من العملات المتاحة على شكل رقمي، وليس لها وجود مادي وليس لها خصائص مماثلة للعملات المادية، ولكنها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود، وأنها عملات لا تصدر عن السلطات العامة ولا عن البنك المركزي فهي تصدر من أطراف خاصة تمتاز بسهولة التخزين والتحويل إلكترونيا، وهذا ما يتبث صحة الفرضية الأولى.
- ✓ إن التعامل بالعملات المشفرة يؤثر على أدوات السياسة النقدية من خلال عرض و توليد وحجم النقود المتداولة داخل الاقتصاد الوطني ولكن خارج النظام المصرفي، وهذا ما يتبث صحة الفرضية الثانية.

✓ نجد أن العملات الرقمية المشفرة لم تصل للمرحلة التي يمكن لها التأثير على أهداف السياسة النقدية بحكم قلة حصتها السقية مقارنة بالعملات التقليدية ومحدودية عرضها، وقلة استخدامها كوسيط للتبادل عالميا، و نقص الوعي اتجاه كيفية استخدامها من طرف الأفراد. وهذا ما يتبث صحة الفرضية الثالثة.

✓ أما بالنسبة للفرضية الرابعة والأخيرة، من ما تم تناوله سابقا بخصوص تداول العملات المشفرة في الجزائر فهي لا تسمح بذلك قانونيا لكنها تعمل على فكرة إصدار عملة رقمية لتجنب أنها تبقى في نفس الموقف وتخشى مخاطر التداول النقدي للعملات المشفرة، وهذا ما يتبث صحة الفرضية الرابعة.

2. نتائج الدراسة:

بعد دراستنا لكل من السياسة النقدية، والعملات المشفرة كمتغيرين ودراسة العملات الرقمية المركزية مع اسقاطها لبعض الدول عامة و الجزائر خاصة ، توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية يمكن ذكرها في النقاط التالية:

✓ السياسة النقدية هي أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لإدارة الأوضاع الاقتصادية الكلية للبلاد. وبشكل عام، يكون البنك المركزي أو السلطة النقدية بأي دولة هي المناطة بمسؤولية إعداد وتنفيذ السياسة النقدية الوطنية والتي تهدف إلى تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب على النقود، ويتم ذلك من خلال تعديل سعر الفائدة.

✓ العملة المشفرة تعرف على أنها أصل رقمي مشفر على شبكة الانترنت يصدر ويتداول لا مركزيا عبر تقنية البلوك تشين.

✓ العملة الافتراضية في الجزائر يمنع شراءها أو بيعها و استعمالها وحيازتها. وذلك حسب ما جاء في المادة 117 من القانون رقم 17-11 الصادر في 27-12-2017 . وذلك نظرا لعدم فهمها وصعوبة السيطرة عليها.

✓ العملة الرقمية المشفرة لا قيمة لها في ذاتها ولا تستمدتها بنص من القانون، فقيمتها مبنية على مدى قبول الأفراد لها كوسيط للتبادل وكوسيلة للدفع.

✓ العملة الرقمية المشفرة يصعب التحكم في إصدارها ونرى أن تداولها يؤثر على بعض وظائف البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وخاصة وظيفة الإصدار.

- ✓ الدينار الرقمي الجزائري هو عبارة عن عملة رقمية مثل البيتكوين، أي نوع من العملات المتاحة على شكل رقمي وليس لها وجود مادي ولكنها ليست عملات افتراضية كالبيتكوين.
- ✓ الدينار الرقمي الجزائري هو مشروع جديد لبنك الجزائر لمواكبة التطورات العالمية مع أنه كان التعامل بالعملات الرقمية ممنوع من طرف الحكومة الجزائرية داخل السوق الجزائرية.
- ✓ من مزايا الدينار الرقمي الجزائري سرعة التحويلات المالية وتقليل تكاليف الرسوم التي تفرضها البنوك، معالجة مشكل السيولة كما صدر في الفترة السابقة.

3. الاقتراحات والتوصيات:

بعد دراستنا لبحثنا وعرضنا للنتائج المتوصل إليها سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- ❖ حتمية العمل على إصدار عملة رقمية من طرف المصارف المركزية وذلك للمحافظة على عمل إدارة السياسة النقدية.
- ❖ توعية المجتمع بثقافة استخدام وطريقة التعامل بمثل هذا النوع العملات كونها عملة ستصدر فيما بعد من هيئة سيادية مركزية ما يضمن حماية الاقتصاد وحقوق الأشخاص.
- ❖ يجب إعداد بيئة تنظيمية وتشريعية تنظم إصدار وتداول هذا النوع من العملات لحماية المتعاملين بها وتقاديا لعدم قدرة السيطرة على العملات المشفرة.
- ❖ استخدام كل التقنيات والطرق التوافقية التي تساعد في توصيل كل ما يتعلق بالعملات المشفرة مع بيان الغرض من إصدارها.
- ❖ يجب على البنك الجزائري أن يقوم بتشكيل لجنة خاصة لدراسة مختلف جوانب إصدار عملة رقمية.

قائمة المراجع

أولاً : الكتب.

- 1_أيمن صالح، واقع العملات الرقمية سلسلة كتيبات تعريفية ، صندوق النقد العربي، (2021).
بتول شعبان وآخرون، العملات المشفرة، البنك المركزي الأردني، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، آذار 2020.
- 2_بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 3_جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 4_جمال لعامة، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 5_جوشوا بارون، انجيلا أوماهوني، دايفيدمانهايم، سينيثيا ديون، شفارتس، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مؤسسة Rand، كاليفورنيا.
- 6_حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
رشا سيروب، العملات المشفرة، مقرر النقود والمصارف، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، د.ت.ن.
- 7_عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 8_علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012.
محمد ادريس، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، ع 17، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021.
- 9_معتز أبو جيب، أشرف هاشم، أنواع العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الالكترونية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الاسلامية ISRA، جدة، يومي 09 و11 سبتمبر 2011.
هبة عبد المنعم، واقع و آفاق إصدار العملات الرقمية (صندوق النقد العربي المحرر) موجز سياسات ، العدد 10، فبراير 2020

10_ يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية السياسة النقدية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 02، المنصورة، 1996.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

1_ أثير صلاح إبراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2021.

2_ أحمد ولد بني، أهمية السياسات النقدية وعوامل نجاحها (حالة موريتانيا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010.

3_ بهاء الدين الطويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.

4_ خليصة زيداني، سمية فضل، زينب طبيب، العملات الرقمية المشفرة بين أحكامها الفقهية وآثارها الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، 2021.

5_ رباب دحية و د. عبد المجيد قدي، تطور وسائل الدفع الافتراضية: نحو عملات رقمية للبنوك المركزية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، جامعة الجزائر 3، 2021.

6_ عائشة بوتلجة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، مج 14، ع 02، 2022.

7_ عبد اللطيف حدادي، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2016.

8_ عمر محمد حطاب شديفات، تقنيات العملة الافتراضية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن.

- 9_كريم بوروشة، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
- 10_لخضر زيدان. (2020) تحليل المخاطر المرتبطة بتطوير واستخدام العملات الافتراضية، تقدير خطر القبول العام باستخدام نموذج تقبل التكنولوجيا. تأليف أطروحة دكتوراه الجزائر.
- 11_نادية عز الدين، أثر التسيير الكمي على استقرار النظام المالي -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2019.
- 12_نوال قاسمي، مذكرة بعنوان مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي - دراسة حالة الجزائر خلال (2000-2017)-، السنة الثانية ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة، 2017-2018.

ثالثا: المجالات.

- 1_الأخضر بن عمر، عبد الكريم بوغزالة أمحمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مج 06، ع 02، 2022، ص 41.
- 2_أسامة محمد زغلول متولي مرسى، تطور العملات الالكترونية وحكمها في الفقه الإسلامي "البتكوين أنموذجاً"، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مج 40، ع 02، 2019.
- 3_إيهاب الأخضر، العملات المشفرة، النشأة والخصائص، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 04، ع 01، 2021.
- 4_جمال ملكي، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعاليات ومستقبل السياسات النقدية (دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري)، مجلة دولية محكمة، المجلد 17، العدد 01، 2023.

- 5_حسين عبد المطلب الأسرج، تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال (1997-2004)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، مج 04، ع 05، 2008، ص 131.
- 6_حيدر وهاب عبود العنزي، **الجدل الفقهي والاختلاف التشريعي بشأن الطبيعة القانونية للعملات المشفرة**، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، الجامعة المستنصرية، كلية الحقوق، مج 02، ع 03، 2022.
- 7_سومية تومي، شيماء بونعاس، **إشكالية جباية العملات المشفرة (البتكوين نموذجا) -دراسة حالة بعض الدول الأنجلوساكسونية-**، مجلة الابتكار والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الطارف، مج 09، ع 01، 2022.
- 8_عائشة بوتلجة، نصيرة عابد، **العملات الافتراضية، تداولها ومخاطرها**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة شلف، مج 06، ع 01، 2022.
- 9_عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، **النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 2017.
- 10_عبد الله لعور، عبد الرزاق كبوط، **العلاقة بين النقود الالكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم**، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج 11، ع 02، 2021.
- 11_عبد المالك توبي، منصف شرفي، **أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج 11، ع 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021.
- 12_عثمان عثمانية، **موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC من العملات المشفرة والعملات المستقرة -اليوان الرقمي نموذجا-**مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مج 07، ع 02، 2022.
- 13_عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، **العملات المشفرة البيتكوين والعملات التقليدية**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، مج 11، ع 01، 2021.

14_ على عشري محمد، العملة الرقمية للبنوك المركزية وآثارها المجلية الاقتصادية والتجارة ، عين شمس مصر العدد ،09، 2020.

15_ محمد فرجي، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ، مجلة المدير، سنة 2021.

16_ محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها -إشارة لبعض التجارب المختارة-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ع 04، 2018.

17_ معمر حمداني، مصطفى بناي، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، مج 05، ع 02، 2021.

18_ منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل)، مجلة كلية الشريعة والقانون، معهد الدلتا العالي للحاسبات، المنصورة، مج 37، ع 01، 2022.

19_ هاجر قرفي، عمار شلابي، العملات المشفرة بين محاذير الاستخدام وإمكانية الاعتماد في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، مج 05، ع 02، 2022.

رابعاً: المراجع الأجنبية.

1_ Katherine Stewart (2017,06 17) **Digital Currency and the Future of Transacting**

2_ Report to the G20 (2021). **Central bank digital currencies Bank for International Settlements.**

خامسا: المواقع الالكترونية.

<https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE254/RAN>

D

سادسا: مصدر آخر

الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، السنة 54.